الأمم المتحدة S/PV.9683

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9683

الخميس، 11 تموز/يوليه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هيونوو تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد دو بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2024/509)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-20262 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2024/509)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بفخامة السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا. وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (*تكلم بالروسية*):وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيد دييغو توفار، ممثل الطرف المتعاقد السامي في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/509، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم في حضرة فخامة رئيس جمهورية كولومبيا، السيد غوستافو بيترو أوريغو. وأود أن أشيد مرة أخرى بالتزامه ببناء السلام في كولومبيا، رغم التحديات والصعوبات العديدة التي لا تزال تواجهها. وتشكل رؤيته لـ "السلام الكامل"، التي تضع تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم في صميم جهود الجميع وتعزز الحوارات مع الجماعات الأخرى، استجابة واقعية للسياق المعقد الذي تواجهه كولومبيا.

ويسعدني أيضا أن أرحب بالسيد دييغو فيرني توفار الذي يشارك في هذه الجلسة بصفته موقعا على الاتفاق وممثلا لحزب كومونيس. ونقدر قيادته وعمله بصفته ممثلا في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. إن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها الطرفان شخصيا في جلسة لمجلس الأمن في تذكير واضح بالطابع الثنائي لاتفاق السلام. ولا يزال التعاون بين الطرفين باستخدام الهيكل الذي أنشأه الاتفاق ضروريا لإحراز تقدم في تنفيذه. وأود أيضا أن أرحب بالجهود التي بذلها الطرفان مؤخرا في إطار التحضير لهذه الجلسة لاستعراض حالة تنفيذ الاتفاق والعقبات التي تواجهه، وكذلك تحديد الإجراءات ذات الأولوية للسنوات المقبلة. واعتزام الطرفين صياغة خطة للاستجابة السريعة لتسريع تنفيذ الاتفاق أمر مشجع. كما أعرب عن تقديري للمهام الجديدة التي أُسندت إلى وزير الداخلية الجديد لتنسيق جهود الحكومة في التنفيذ. ومن المؤكد أن جلسة المجلس اليوم فرصة لإجراء حوار مثمر برؤية طويلة الأجل ولتأكيد التزام الأمم المتحدة بمواصلة دعم الجهود الوطنية.

(تكلم بالإنكليزية)

على مر السنين، أسهم الالتزام المستمر لكلا الطرفين، إلى جانب عمل المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة الرئيسية، في تحقيق تقدم كبير في تنفيذ جوانب هامة من الاتفاق النهائي. وأود أن أبدأ بالتذكير بالشجاعة التي أظهرها آلاف الرجال والنساء من المقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم طواعية وشرعوا في إعادة دمج أنفسهم في المجتمع والحياة السياسية. ومن المهم بنفس القدر التنويه بالعمل الذي قام به المسؤولون الحكوميون والوكالات الحكومية منذ ذلك الحين لدعم الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وأسرهم.

غير أنه لا يزال أمامنا التحدي المستمر المتمثل في ضمان استدامة عملية إعادة الإدماج على المدى الطويل وتوفير السكن الملائم للمقاتلين السابقين وتمكنيهم من الحصول على الأراضي وكفالة أمنهم ومكافحة وصمهم. ونظرا لأن التوزيع غير العادل للأراضي كان أحد الأسباب الجذرية للنزاع، فإن الاتفاق ينص في فصله الأول المتعلق بالإصلاح الريفي على توزيع الأراضي وجعل ملكيتها رسمية لصالح الفلاحين والنساء الريفيات والضحايا. وهذا هو أحد أكثر الجوانب التحويلية في الاتفاق. غير أن التقدم ظل ضعيفا حتى وقت قريب.

وأهنئ الحكومة، بقيادة الرئيس بيترو، على إعطاء الأولوية للإصلاح الريفي الشامل، كما رأينا في تنامي الميزانيات وحيازة الأراضي، حتى وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد من الزخم من أجل بلوغ هدف 3 ملايين هكتار المحدد في الاتفاق. ومما يشجعني أيضا أن الحكومة أعلنت مؤخرا عن تجديد تركيزها على جلب ثمار السلام إلى المناطق الأكثر تضررا من النزاع من خلال الاستثمار في برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي. وقد دُشنت هذه البرامج في السنوات الأولى من العملية بعد إجراء مشاورات، شارك فيها أكثر من 000 220 مواطن. غير أنه في حين تم الانتهاء من قرابة 000 4 من تلك المبادرات حتى الآن، فإن مصداقية العملية تكمن في التنفيذ الناجح لجميع المبادرات الـ 000 33 التي اقترحتها المجتمعات المحلية من أجل تلبية التوقعات التي نشأت في أوساط السكان.

كما أدعو السلطات إلى مواصلة التركيز على تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. وكان ذلك إنجازا رئيسيا لاتفاق السلام الكولومبي ونتاجا للمشاورات مع المجموعات العرقية وكان بمثابة اعتراف بالتأثير غير المتناسب للنزاع على مجتمعاتهم. غير أن تنفيذه لا يزال متأخرا، مما يتطلب بذل جهود متضافرة بين كيانات الدولة ودعما مستمرا من قبل المجتمع الدولي.

لا يزال للسلطة التشريعية، التي كان لها دور رئيسي في المضي قدما في تنفيذ السلام منذ توقيع الاتفاق، دور مهم في الإصلاح الريفي. وفي حزيران/يونيه، أقر البرلمان مشروع قانون يدمج الجهاز القضائي الزراعي في الإطار القضائي الكولومبي ويحدد هيكله. ومع ذلك، لا يزال مشروع قانون آخر مهم لتفعيل الولاية القضائية في انتظار اتخاذ إجراء في البرلمان. وهذا مثال على أهمية ضمان أن تقوم جميع كيانات الدولة بدورها في النهوض بتنفيذ الاتفاق.

(تكلم بالإسبانية)

بعد توقيع الاتفاق، لم يستمر تراجع أعمال العنف في الأراضي إلا لفترة وجيزة. ففي غياب جهود حازمة من قبل الدولة لسد الثغرات التي خلفها أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقون بعد أن ألقوا أسلحتهم، بدأت الجماعات المسلحة الأخرى في توسيع رقعة انتشارها تدريجيا واستمر ذلك حتى يومنا هذا. ونتيجة لذلك، نشأت ديناميات نزاع معقدة الآن في عدة مناطق حيث تؤثر على حياة الناس اليومية، خاصة في مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وينص الاتفاق على أدوات مختلفة لمعالجة الحالة الأمنية في عدة مناطق من البلد، بما في ذلك سياسة عامة صدر للتو مرسوم رئاسي باعتمادها بشأن تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية. والبطء في تنفيذ مجموعة تدابير الضمانات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق هو تحديدا ما ساهم في استمرار المشاكل التي تولد العنف. ففي الآونة الأخيرة، وفي أعقاب اغتيال أحد القادة الاجتماعيين المعروفين، رافقتُ أطراف طاولة حوار السلام مع جيش التحرير الوطني في زيارة إلى الجزء الجنوبي من مقاطعة بوليفار، وهي منطقة يهدد فيها توسع الجماعات المسلحة وصراعها من أجل السيطرة على الأراضي السكان المدنيين. وقد استمعنا هناك إلى ممثلي المنظمات والقادة على المستوى المحلي، وأود في هذا المقام أن أشير إلى أهمية عملهم وصمودهم في بناء السلام. وقد طالبوا بوضوح بمزيد من الضمانات الأمنية والاستثمارات الاجتماعية ودعوا إلى مواصلة حوارات السلام. وهذا ليس مستغربا نظرا لأن الكولومبيين لا يزالون ملتزمين بشكل واضح بالسلام. فوفقا لأحدث استطلاع أجرته الأمم المتحدة، يؤيد أكثر من 80 في المائة من المواطنين في مناطق النزاع الحوار باعتباره الوسيلة الأساسية لحل النزاع. من ناحية أخرى، أشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الحالة في مقاطعة كاوكا حيث تفاقم تأثير العناصر المسلحة على السكان المدنيين. وأستنكر بشكل خاص التفجيرات التي أودت بحياة العديد من الأشخاص.

وحتى في الأماكن التي لا يسري فيها وقف لإطلاق النار، تقع على الأطراف المتنازعة مسؤولية الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. وكما قال الأمين العام مرارا وتكرارا، فإنه حتى النزاعات والحروب لها قواعد. في الوقت نفسه، يؤسفني أنه في ميرافالي، في مقاطعة كاكيتا – التي زارها المجلس في شباط/فبراير، وحيث ألهم المقاتلون السابقون العالم بمشروعهم للسياحة البيئية القائمة على ركوب الطوافات – أجبرتهم تهديدات الجماعات المسلحة الآن على التخلي عن منازلهم ومشاريعهم الحياتية. ومن الواضح أن انعدام الأمن هو العقبة الرئيسية أمام إعادة الإدماج ونجاح الاتفاق. فمنذ توقيع الاتفاق، قُتل 421 من الموقعين عليه. وبالنظر إلى هذه الحالة، لا يسعني إلا أن أكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف المسلحة إلى احترام حياة ورفاه وحريات أفراد المجتمعات المحلية وأولئك الذين اختاروا بالفعل طريق السلام.

يتطلب تعقيد ديناميات العنف التي تؤثر على كولومبيا استجابة متعددة الأوجه. ويجب أن يتواكب تنفيذ الاتفاق مع وضع استراتيجيات تكميلية لوضع حد لحوادث العنف المستمرة. وتحتاج المجتمعات المحلية إلى تنفيذ الضمانات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق في سياق زيادة وجود الدولة، على أن تُستكمل بتدابير الحد من العنف المتفق عليها كجزء من مبادرات الحوار المختلفة الجارية بين الحكومة والمجموعات الأخرى. ومن أجل التحرك نحو السلام، بات من الضروري والاستراتيجي أن تكون هذه الجهود متزامنة. في هذا الصدد، يهدف دور الأمم المتحدة إلى تعزيز تطوير تلك الجهود المتزامنة.

وإلى جانب التحقق من تنفيذ اتفاق عام 2016، استجابت الأمم المتحدة لدعوة الأطراف – الحكومة وغيرها من الأطراف – لدعم مبادرات الحوار الجارية. وفيما يتعلق بالحوار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، فإننا ما فتئنا ندعم العمل الهام الذي تقوم به طاولة المفاوضات التي أظهرت في عدة مناسبات قدرتها على التوصل إلى قرارات هامة، على الرغم من التحديات الملازمة لأي عملية تفاوض.

وبالنظر إلى الوضع الحالي المتأزم، فإنني أشجع الأطراف على تلبية توقعات المجتمع الكولومبي والتغلب على حالة الشلل على طاولة المفاوضات. ولتحقيق هذه الغاية، بات من الضروري أن يتخذ الطرفان خطوات حاسمة لإعادة ترسيخ الدور الريادي للمائدة المستديرة الوطنية واستعادة الثقة المتبادلة.

ونتيجةً للمحادثات التي أجرتها الحكومة مع جبهات المجموعة المعروفة باسم هيئة الأركان العامة المركزية، يجري العمل على اتخاذ تدابير التنمية الإقليمية في بعض المناطق. في الوقت نفسه، تواجه هذه المحادثات تحديات مهمة، مع انقسام الجماعة وتصاعد العنف في مناطق أخرى. إن من الضروري أن يضع الطرفان جدول أعمال تفاوضي بأفق انتقال نحو السلام.

إن اتفاقات وقف إطلاق النار أدوات مفيدة في حالات النزاع المسلح لاحتواء العنف بين الأطراف وآثاره على السكان المدنيين من جهة، وللسماح ببناء الثقة بين الأطراف من جهة أخرى – وهو عنصر أساسي لأي عملية سلام.

وأؤكد على أنها خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، على الرغم من أن تأثير اتفاقات وقف إطلاق النار الثنائية محدود في بعض المناطق بسبب وجود العديد من الجهات الفاعلة المسلحة. وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع الأطراف على تمديد وقف إطلاق النار وتوسيع نطاقه.

أخيراً، أرحب بنصب طاولة الحوار من أجل السلام بين حكومة كولومبيا وجماعة "سيغوندا ماركيتاليا" في كاراكاس في 24 حزيران/يونيه. وأشجع الأطراف على إرساء أسس متينة بحيث تسهم العملية في كسر حلقة العنف التي يعاني منها السكان المدنيون على وجه الخصوص، وتعود بالنفع على السلام في كولومبيا.

(تكلم بالإنكليزية)

تكمن العدالة الانتقالية في صميم اتفاق السلام. وبينما تواصل السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام عملها الحاسم، لا تزال الاختلافات قائمة بين الموقعين على الاتفاق بشأن نطاق بعض أحكامه.

وفي جهد مشترك مع الدول الضامنة، سعيتُ إلى تعزيز الحوار البنّاء بين جميع الأطراف الفاعلة في البحث عن حل. وهذا أمر

أساسي لتمكين عملية العدالة الانتقالية من مواصلة مساعدة كولومبيا في انتقالها من النزاع إلى السلام.

وكما شهد المجلس خلال زيارته إلى البلد، كانت جهود بناء السلام في كولومبيا متعددة وأثمرت عن بعض المكاسب الواعدة، حتى وإن بقيت تحديات كبيرة. لا يمكنني أن أؤكد بما فيه الكفاية على الحاجة الملحة للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام لعام 2016 باعتباره المهمة الأساسية المطروحة.

وأنا على ثقة بأن الحكومة بقيادة الرئيس بيترو أوريغو ستقود جهداً مشتركاً مع جميع كيانات الدولة لتحقيق أهدافها بعيدة المدى. وعلى الرغم من أن هذا المسعى هو مسعى كولومبي بالأساس، إلا أن دعم المجتمع الدولي، والمجلس على وجه الخصوص، سيظل ذا أهمية قصوى.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد توفار.

السيد توفار (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بهذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، في ضوء التقرير الفصلي للأمين العام عن كولومبيا (S/2024/509).

إنه لشرف لي أن أشارك في هذه الجلسة إلى جانب رئيس كولومبيا السيد غوستافو بيترو أوريغو، ووزير الخارجية السيد لويس غيلبرتو موريّو أورّوتيا، الذي أشكره نيابة عن آلاف الموقعين على الاتفاق على السماح لي بالتحدث اليوم بصفتي ممثل الطرف المتعاقد السامي للجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لمجلس الأمن والأمم المتحدة على دعمهما الفصلي والإجماعي – لما يقرب من ثماني سنوات – لاتفاق هافانا التاريخي للسلام النهائي. ونحن ممتنون بشكل خاص للبلدين الضامنين – جمهورية كوبا ومملكة النرويج – على دعمهما اليومي منذ وقت المفاوضات.

إن تدشين المنظمة هذا الصباح للنصب التذكاري للسلام في كولومبيا يدل على التزامنا الراسخ – نحن الموقعين – بالامتثال للاتفاق عند إلقاء السلاح. وتتطلب منا هذه المسؤولية أن نرصد حالة تنفيذه، من خلال الهيئات التي أنشأها الاتفاق نفسه، خاصة بالنسبة لجميع الذين يراهنون مثلنا على السلام. يشمل ذلك ضحايا النزاع الاجتماعي والمسلح، والمجتمعات الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي ومجتمعات السكان الأصليين، ومجتمع الميم الموسّع، والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ومع الأخذ في الاعتبار حجم العقبات، وسياسة "السلام الشامل" الطموحة التي ينتهجها الرئيس بيترو أوريغو والتي تتمثل ركيزتها الأساسية في التنفيذ الكامل للاتفاق، نود أن نبدي عدة ملاحظات.

نعتقد أن من الضروري والعاجل تعزيز التنسيق بين المؤسسات وتعزيز تدخل الدولة الشامل في الأراضي. وكما تم الاتفاق عليه في هافانا، فإن التنفيذ الشامل لاتفاق السلام يعتمد على العمل المنسق لـ 53 كياناً حكومياً و 15 هيئة تابعة للدولة، والتي لم تحقق حتى اليوم النتائج المتوقعة، بعد مرور ما يقرب من ثماني سنوات على تنفيذ الاتفاق. بعض هذه الكيانات التي يذكرها المجلس وتقارير الأمين العام بانتظام هي الكيان الأعلى مستوى، لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، وكذلك المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية، والمنتدى الرفيع المستوى للشعوب العرقية والنظام الوطني لإعادة الإدماج.

لا يزال العنف في الأراضي يدمر حياة مجتمعات بأكملها ويحدّ من قدرة السلطات الموجودة على القيام بمسؤولياتها. إن من الشواغل الرئيسية إشراكُ القاصرين في النزاع والعنف ضد النساء المعاد إدماجهن والأشخاص المنتمين إلى المجتمعات العرقية.

وتؤدي الاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير الشرعية المتحاورة مع الحكومة إلى نشوب أعمال عنف في المناطق الريفية وإلى وضع عقبات جسيمة أمام تنفيذ الاتفاق. إن التهجير القسري الأخير من منطقة ميرافالي الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في كاكيتا

بعد الإنذار النهائي الذي وجهه المنشقون من الجماعة التي تسمي نفسها هيئة الأركان العامة المركزية هو رمز لعدم تنفيذ الضمانات الأمنية الواردة في الاتفاق، ولعدم وجود الدولة في المناطق، ولعملية إعادة إدماج محفوفة بالمخاطر.

لقد طالبنا بأن تحدد البروتوكولات المتفق عليها في سياسة "السلام الكامل" مع الجماعات المسلحة في الحوار بوضوح وقوة حماية حياة وسلامة الموقعين والسكان المدنيين وعملياتهم التنظيمية.

كما نحذر أيضاً من أن مستوى الإفلات من العقاب على جرائم القتل وأشكال العنف الأخرى لا يزال مرتفعاً للغاية. لم تسفر وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام عن نتائج مهمة حتى الآن. ويجب على الدولة أن تفي بالتزاماتها تجاه النساء والرجال الذين ألقوا أسلحتهم في حل تفاوضي بعد عقود من الحرب، من أجل العمل من أجل السلام.

ويكمن نجاح محكمة السلام الخاصة في قدرتها على تحقيق العدالة، لصالح العديد من ضحايا النزاع، إلى جانب ضمان الأمن القانوني الذي يجب توفيره للموقعين على الاتفاق، وأفراد قوات الأمن وغيرهم من المساهمين في النزاع الذين يقعون تحت ولايتها القضائية.

لقد تمكنا في الأشهر الأخيرة من إبلاغ المجلس ودولة كولومبيا فيما يتعلق بحالة عدم اليقين القانوني التي أوجدتها محكمة السلام الخاصة. فعلى الرغم من أننا ما زلنا في حوار مع المحكمة، لم يُتَوصل إلى حل حتى الآن.

ومن الناحية الإيجابية، نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدولة فيما يتعلق بشراء الأراضي وتسليمها في إطار الإصلاح الريفي الشامل وموافقة الكونغرس مؤخراً على الاختصاصات الزراعية، فضلاً عن الاستعداد لتحديث خارطة الطريق الرئيسية للتنفيذ التي نسميها الخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق النهائي.

وفي خطة العمل التي قدمناها مؤخراً إلى الحكومة الكولومبية، قمنا بتفصيل أهداف محددة لإظهار النتائج على المدى القصير والمتوسط. ونحن رهن إشارة الدولة لمواصلة العمل عليها وقبل كل شيء لتعزيز تنفيذها.

وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني للمجلس لدعوته لي هنا اليوم، ولدعمه المستمر والحاسم لاتفاق السلام الذي أبرمناه، والذي يمكن أن يؤدي تنفيذه الناجح إلى إرساء معيار تقاس عليه عمليات السلام الحالية والمستقبلية في كولومبيا وفي جميع أنحاء العالم.

ونحن مقتنعون بأن السلام سيسود، مع إرادة المجلس ودعمه القيّم لكولومبيا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد توفار على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لرئيس كولومبيا.

الرئيس بيترو أوريغو (*تكلم بالإسبانية*): أردت أن آتي إلى هنا لأنه لا يوجد في كولومبيا، أولاً وقبل كل شيء، الكثير من الوضوح فيما يتعلق بهذه الآلية. فقد كان من المعتقد أن المسؤولين الحكوميين جاءوا إلى هنا، وفقا للبروتوكول الدبلوماسي، كنوع من الزيارة الروتينية لمجلس الأمن، ولم يكن مفهوما أو يناقش علنا ما تعنيه الكلمات الواردة في الرسالة الموجهة من الرئيس سانتوس كالديرون إلى الأمين العام (S/2016/53، المرفق) التي قُدِّم فيها الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016 على أنه إعلان دولة من جانب واحد، وهو ما يعني التزام دولة – وليس التزام حكومة بعينها – بأن تمتثل للالتزام الذي قطعته على نفسها أمام البشرية، وهو ما يأخذ في رأيي معنى قانونيا ملزما، كما يقول القانونيون، وهو أمر إلزامي للدولة بقواعدها القائمة أو يتطلب تغييرها إذا لزم الأمر، كما نُصَّ عليه في الاتفاق. ويقترح اتفاق السلام ميثاقًا سياسيًا وطنيًا بين جميع القوى السياسية والاجتماعية القائمة في البلد لإيجاد سبل لتغيير الأعراف إذا لم تسمح بتنفيذ اتفاق السلام. ولم يكن ذلك مفهوماً على نحو جيد، ولهذا السبب أردت أن آتي اليوم، لأبين للمجتمع الكولومبي مدى التزامنا.

وقد قيل هنا أن هناك عنفًا مرة أخرى في المناطق التي تم توقيع اتفاق السلام فيها. ولم يتوسع نطاق العنف في كولومبيا، بل أصبح

أكثر تركيزاً جغرافيًا. وليس لدينا نزاع على الصعيد الوطني. لدينا نزاعات إقليمية في نفس المناطق الجغرافية منذ عقود، والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: لماذا؟ لماذا تستمر كولومبيا في الإخفاق؟ منذ قرنين ونصف القرن ونحن نخوض حربًا ضد أنفسنا لأسباب مختلفة في سياقات عالمية مختلفة ونفشل في عمليات السلام التي نشارك فيها. فقد شهدت كولومبيا عشرات الحروب الأهلية في تاريخها وعشرات عمليات السلام. ومع ذلك يستمر العنف.

أنا لا أتطلع إلى التاريخ، بل إلى الوقت الحاضر، ونود أن نراجع الأرقام. ولجنة الحقيقة التي نتجت عن اتفاق السلام وعرضت أعمالها أحد أهم الأمثلة على التنفيذ. ويذكر أنه منذ 9 نيسان/أبريل 1948، وهو اليوم الذي وقع فيه تمرد شعبي في كولومبيا بسبب اغتيال الزعيم الليبرالي خورخي إلياسير غايتان، الذي كان سيصبح رئيسًا لكولومبيا، قُتل 700 000 شخص – 700 000 نسمة قُتلوا في البداية لأسباب سياسية. وقد كانت إبادة جماعية ضد مجتمعات سياسية ريفية ليبرالية في منتصف القرن العشرين. ثم كانت نتيجة لقمع الدولة ضد التمرد المسلح الذي انبثق من النزاع الأول وأراد تغيير الدولة الكولومبية في وقت الحرب الباردة وبشكل أو بآخر مشابه للنزاعات الأخرى في العالم. والآن بعد أن تمت تسوية نزاع المتمردين عمليًا باتفاقات سلام، لم يتبق في الريف الكولومبي سوى منظمة قديمة هي جيش التحرير الوطني الذي بدأنا معه مرة أخرى محادثات سلام. إننا ندخل في مجال عنف أكثر انتشاراً في نفس المناطق، كما سبق أن وصفته هنا، والتي سأسميها حروب الاقتصاد غير المشروع، حروب الجشع، ولكن التي لا تسمح لنا بإحلال السلام الكامل، بالانتقال إلى عصر السلام، كما فعلت معظم شعوب العالم.

وفي كولومبيا، يُعتقد أن العنف هو القاعدة وأن السلام شيء خاص بالآخرين، شيء غريب على البشرية، نوع من الميثاق الذي يمكن أن يُطلق عليه حتى أنه شيطاني وإبليسي وشيوعي، كما يسميه البعض في اليمين المتطرف الكولومبي. ويُنظر إلى السلام على أنه شيء ثوري، في حين يُنظر إلى العنف الذي لازمنا لأجيال على أنه أمر طبيعي. لقد عزز العنف الاقتصاد غير المشروع. واستملك الجشع العنف. إنه يستخدمه كأداة: ففي كولومبيا، يحدث تراكم رأس المال من خلال العنف والإقصاء.

إن كولومبيا اليوم، وفقًا لإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البلد الأكثر تفاوتًا في العالم. وذلك هو السبب في أنه عنيف. وإلى أن تُبنى المساواة، وهو ما يعني بناء الديمقراطية، سيستمر العنف في الاستعاضة عن اتفاقات السلام بالجثث. فيجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كيفية بناء الإنصاف. ووفقًا لما وُقِّع في عام 2016 تحت إشراف الأمم المتحدة، بُذِل جهد، ربما يكون الأول منذ اتفاق السلام لعام 1991 الذي غير دستور كولومبيا، لمراعاة أحد عوامل عدم المساواة على وجه الخصوص.

وإذا كنا نتحدث عن أكثر المجتمعات غير المتكافئة في العالم، فمن الواضح أن عدم المساواة يتجلى في عوامل عديدة. فهناك عدم مساواة بين الرجال والنساء وعدم مساواة اقتصادية بين من يملكون أكثر من غيرهم، وهم قلة قليلة، وبين غالبية الفئات السكانية الاقتصادية. هناك عدم مساواة عرقية لأن السكان الأصليين والسود هم الذين يقبعون في أسفل هرم الفقر، وهو إقصاء عنصري. وهناك عدم مساواة ثقافية وتمييز بسبب العمر. فالشباب يُعتبرون منبوذين. فحتى الآن، لا يزال المئات من الشباب الذين أرادوا ببساطة الاحتجاج على أوضاعهم مسجونين، اعتقل 3 000 منهم وقُتل 60 وأصيب العشرات بالعمى بسبب توجيه الضربات على أعينهم مباشرة. كان ذلك قبل ثلاث أو أربع سنوات مضت لا غير.

هناك عدم مساواة واضحة، وهذه هي النقطة التي أريد أن أؤكد عليها لأنها مرتبطة باتفاق عام 2016 وأراضي كولومبيا بسبب واقعها الجغرافي. تصل جبال الأنديز إلى منطقة حارة وجافة وتنقسم إلى ثلاث سلاسل جبلية. إن جغرافيتها أكثر تعقيداً من البلقان والقوقاز. عدد قليل جداً من المناطق لديها هذا النوع من الجغرافيا، مما يؤدي إلى تنوع طبيعي وثقافي هائل. لا يمكن أبداً بناء إمبراطورية في تلك السلاسل الجبلية – لا من السكان الأصليين ولا من الإسبان. كما يؤدي ذلك إلى تنوع إقليمي كبير. إن كولومبيا هي البلد الأكثر تفاوتاً اجتماعياً في العالم، ويقع هذا التفاوت في الأقاليم. فبعض سكانها

أغنياء وغيرهم فقراء جداً. هناك أماكن شبيهة بتلك التي قد نراها في أفقر مناطق الكوكب ومناطق غنية جداً، مثل المناطق المحيطة بهذا المبنى. والمقصود هو أنها في نفس البلد، ولكن في أقاليم مختلفة، مع فصل إقليمي.

لذا، لم تتمكن كولومبيا من حل مشكلة العنف التي استمرت قرنين ونصف قرن من الزمن، ولم تتمكن، في عملية بناء الدولة، من ضم جميع أراضيها في دولة ديمقراطية واحدة تسمح لنا بتجاوز اختلافاتنا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية واختلافات لون البشرة حتى نتمكن جميعاً من العيش معاً كأقران، لهم نفس النفوذ، ضمن أمة واحدة. فهذا غير موجود في كولومبيا.

لهذا السبب، عند التوقيع على اتفاق السلام لعام 2016، وضع طرف متعاقد سامٍ، وهو القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الممثلة للفلاحين الذين همشهم العنف في منتصف القرن العشرين، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، خطة كانت معقدة بعض الشيء في رأيي، لإدراج الفلاحين والمناطق الأكثر تهميشاً من أرياف كولومبيا في التنمية الوطنية والديمقراطية في البلد. هذا هو اتفاق السلام لعام 2016.

لا يصلح الاتفاق للقراءة الحضرية أو ما بعد الحداثية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والتوصيلية والألياف البصرية. بل هو بالأحرى حل لمشكلة نشأت عن التاريخ الكولومبي، بدءا من الاستعمار الإسباني. إنها قصة الرق والإقطاع التي لم نتمكن حتى الآن من تجاوزها. هذه هي الخطة. لذلك، تسمى الأقاليم المهمشة برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي. وهناك حديث عن خطط الإدماج لذلك الإقليم المهمش من خلال سلسلة من الاستثمارات، مثل خطة الطرق وخطة الصحة وخطة المعاشات التقاعدية وخطة التعليم. وضمن تلك الأقاليم، هناك نهج من المهم أن يقوم المجلس بتحليله. نطلق عليه البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، ويسمّى "بنيس PNIS" اختصاراً – عذراً على هذا الاختصار ولكنها الاختراعات التكنوقراطية لاتفاق السلام. هذا البرنامج مخصص لمناطق الاقتصادات غير المشروعة ضمن برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي، أي ضمن الأقاليم المهمشة.

باختصار، بما أن كولومبيا، وهي أكثر المجتمعات تفاوتا في العالم، قد همّشت تلك الأقاليم، فقد لجأ السكان الذين يعيشون هناك – من أجل البقاء – إلى الارتباط بالاقتصاد العالمي غير المشروع، كما هو محدد من قبل منظمة ما، كما هو الحال هنا في الأمم المتحدة. إن الطريقة الوحيدة للعيش والبقاء هناك هي من خلال الاقتصاد غير المشروع. ولكن بما أنه لا توجد عقود أو شيكات أو توقيعات أو محامون يمكنهم حل النزاعات بالإشارة إلى بنود العقد، يتم حلها بالسلاح، وبالتالي بالعنف.

اقترح اتفاق السلام لعام 2016 التحول من الاقتصاد غير المشروع إلى الاقتصاد المشروع داخل الأراضي التي يغطيها البرنامج الوطني الشامل. وقدّم حلولاً للفلاحين الذين لا يعيشون في مناطق القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي – أي الإصلاح الزراعي، بعبارة أخرى حل ما خلقه الإسبان منذ قرنين ونصف القرن عندما جلبوا هيكلهم الإقطاعي لملكية الأراضي.

في كولومبيا، التي يبلغ عدد سكانها 55 مليون نسمة، هناك 10 ملايين فلاح. لكن 90 في المائة من الأراضي الخصبة يمتلكها 1 في المائة فقط من السكان، لكنهم بدلاً من استخدام الأراضي الخصبة لإنتاج الغذاء قد استخدموها في غسيل أموال الاتجار بالمخدرات ويدافعون عنها بكل ما أوتوا من قوة. لهذا السبب لدينا ملايين النازحين ومئات المذابح. وهذا ما سعى اتفاق السلام لعام 2016 إلى حله. وهكذا سعى الاتفاق إلى ضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لسكان كولومبيا من الفلاحين.

ماذا كانت النتيجة حتى الآن؟ لم يسفر اتفاق السلام عن اتفاق وطني. لقد كان من غير الممكن تحقيق الميثاق الوطني الذي يتحدث عنه، والذي تم تقديمه إلى المجلس كإعلان دولة من جانب واحد وكالتزام لكولومبيا أمام البشرية. لم يكن ذلك ممكناً لأن الشعب الكولومبي انقسم حرفياً إلى قسمين طوال هذا القرن – جانب يرغب في رؤية حل عسكري للنزاع، والآخر يرغب في حل تفاوضي. وهذان أمران مختلفان تماماً. لكن الشعب عبّر عن إرادته من خلال صناديق

الاقتراع. وقد رفض 000 65 شخص اتفاق السلام الموقع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في استفتاء عام. ولم تكن النتائج متساوية تماماً. قال الشعب لا بأغلبية 000 65 صوت.

وتم انتخاب حكومة جديدة تحت قيادة الرئيس سانتوس الذي وقّع على الاتفاق كطرف متعاقد سامٍ تحت شعار تمزيق السلام إلى أشلاء. لقد فاز علي بأغلبية انتخابية حيث جئت في المركز الثاني. وسواء أكان هناك غش أم لا، كما قد يؤكد البعض، فإن المؤكد أنه أصبح الآن حقيقة سياسية. ونتيجة لذلك، تعطل جزء كبير من آليات تنفيذ الاتفاق على مدار 4 سنوات.

والآن تم انتخابي، ليس بأغلبية كبيرة، ولكن أيضاً بنصف عدد السكان الذين شكلوا هذه المرة أغلبية بفضل الشباب الكولومبي المهمش. الاتفاق معروض أمامنا وقد مضى عامان على محاولتنا تطبيقه خلالهما. ما هي الاستنتاجات التي أقدمها للمجلس؟

أولاً، تم في الحقيقة تجاهل الإصلاح الريفي المنصوص عليه في الفصل الأول. ومن أصل 3 ملايين هكتار كان من المقرر لها أن تُغير ملكية الأراضي، لم تتغير سوى ملكية 000 17 هكتار فقط. وعالجت إدارتي 000 183 هكتار. وهذا أكثر من ذلك بكثير، ولكنه لا يزال بطيئاً وبعيداً تماماً عن 3 ملايين هكتار من التغييرات في ملكية الأراضي – ناهيكم عن إضفاء الطابع الرسمي على تلك العملية، الأمر الذي يتطلب سندات ملكية الأراضي.

وقد أُسندت مهمة توضيح الحقيقة حول ما حدث في النزاع إلى محاكم مختلفة – حيث تذهب القوات شبه العسكرية إلى محاكم العدالة والسلام، بينما يذهب مقاتلو القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والجيش إلى محكمة السلام الخاصة. وأولئك الذين تسببوا حقاً في النزاع، أولئك الذين طلبوه لأنه جعلهم أثرياء، متورطون في 000 17 من القضايا العالقة في نظام العدالة العادي.

وبسبب تجزؤ العملية، حتى فيما يتعلق بنفس الحقائق، تجزأت الحقيقة وضعفت. إننا نواجه صعوبة في توضيح الحقيقة في معظم حالات انتهاك الحقوق الأساسية للشعب الكولومبي من خلال العنف.

إن تحويل الأراضي هو النقطة الأساسية في اتفاق السلام. لقد تحدثنا عن الإصلاح الزراعي وتحويل الأراضي والحقيقة من أجل التعويضات والعدالة، وأضيف إليها المصالحة. وتتأثر هذه المحاور الثلاثة بالصعوبة الأولى وهي انعدام السرعة لأن القواعد لم تكن تسمح بذلك، والثانية وهي تجزئة الحقيقة، والثالثة وهي أن الحكومات السابقة لم ترغب حقا في إعطاء الأولوية للاستثمارات العامة في المناطق المستبعدة، وكل ما كُتب عن خطط التنمية ذات التركيز الإقليمي لم يتحقق إلى حد كبير، لأن كولومبيا اعتادت استثمار مواردها الاقتصادية العامة في المناطق التي تتمتع بأكبر قدر من الثروة.

ولهذا السبب، نحن البلد الأكثر تفاوتا اجتماعيا في العالم وكان الهدف من اتفاق السلام تغيير هذه العقلية من أجل إعطاء الأولوية للمناطق التي كانت الأكثر استبعادا تاريخيا في كولومبيا، وهي المناطق التي يقطنها المستعبدون والسكان الأصليون الذين خدموا الإسبان والذين لا يزال أحفادهم يعيشون فيها حتى يومنا هذا. وهذا التغيير في العقلية، الذي يتطلب الامتثال لاتفاق عام 2016، لم يحدث في البلد. وهذه هي الصعوبات التي تفسر أسباب عدم مواكبة الأرقام، عند وضعها في السياق الزمني، للمقترحات الواردة في اتفاق السلام.

فما الذي نقترح عمله حيال ذلك؟ إننا نقترح ما يلي – من أجل تسريع الأمور، ومن أجل القيام بواجبنا تجاه البشرية كدولة وكمجتمع كولومبي. يجب أن أثابر على فكرة الميثاق الوطني من خلال دعوة القادة السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين الذين يمثلون نصف السكان الذين عارضوا اتفاق السلام إلى قبول السلام، سواء الاتفاق الموقع أو الاتفاق الذي لا يزال يتعين علينا التوصل إليه. ومن الناحية السياسية، فإن هذا أمر بالغ الأهمية. إنني لم أرغب في الانفصال تماما عن أولئك الذين نسميهم معارضتنا اليوم. لقد احترمناهم وتحدثنا معهم ودعوناهم للتوصل إلى اتفاق مشترك بشأن تغيير القواعد.

وهذه هي المشكلة. من الواضح أنه لا توجد رغبة في التوصل إلى اتفاق وطني بشأن تغيير القواعد. ولكن إذا كان لدينا المجتمع الأكثر تفاوتا في العالم، فكيف لا يمكننا تغيير القواعد؟ إذا كنا نريد

بناء المساواة، فيجب بناء هذه القواعد. ويتضمن اتفاق السلام بعض هذه القواعد، ولهذا السبب سأقترح على البرلمان والمحاكم والمجتمع في كولومبيا أن نستخدم مرة أخرى نظام المسار السريع. إن هذا المصطلح الإنجليزي هو ما تستخدمه كولومبيا كطريقة أسرع لسن القوانين في البرلمان. وقد حدث ذلك من قبل، ولكن مشاريع حكومة سانتوس آنذاك كانت تتعلق بالمراحل الأولية من اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ويتعين علينا الآن أن نقترح إجراء تغييرات في القواعد بما يمكننا من تحقيق النتائج المنصوص عليها في اتفاق السلام: الإصلاح الريفي الشامل وخطة الصحة وخطة الإسكان، وما إلى ذلك، فضلا عن إرساء الحقيقة الشاملة وليس المجزأة وإدماج المناطق في تنميتنا الوطنية. ولذلك، نقترح النقاط التالية:

أولا، يجب أن نعدل قواعد تفويضات الإنفاق المستقبلية وخطة الموازنة متوسطة الأجل للسماح لنا بتمويل إدماج الأقاليم في التنمية من خلال إعطاء الأولوية للاستثمار فيها. وترتبط هذه التدابير الاقتصادية التقنية بحقيقة أن كافة الاستثمارات العامة في كولومبيا على مدى السنوات الثلاثين المقبلة قد تم الالتزام بها بالفعل. وفي هذا الصدد، فأنا لست أكثر من مجرد رئيس صوري يشرف على ميزانية سلسلة من الأعمال، وفي المقام الأول إنشاء طرق سريعة ذات مسارين تخدم المناطق المحيطة بالمدن الكبرى الأكثر ثراء في كولومبيا. وهذا هو المكان الذي تذهب إليه الأموال، ولهذا السبب لا يمكننا تمويل إدماج الأقاليم، وهو أمر يشكل المحور المركزي لاتفاق السلام. ويتطلب ذلك تغيير القواعد، وهو ما نقترحه هنا، بحيث توفر الميزانية المستقبلية التمويل الكامل لتحويل الأقاليم من حيث البنية التحتية والاستثمار العام.

ثانيا، يجب علينا تعديل نظام توزيع المخصصات العامة ليتسنى لنا توجيه الموارد إلى المناطق التي تستهدفها برامج التنمية التي تركز على الأقاليم من أجل تمويل مشاريع في مجالي الصحة والتعليم وغيرهما من الميادين. وهذا أيضا هيكل قانوني مؤسسي في كولومبيا، يتضمن صيغة لتوزيع الموارد الوطنية على البلديات بشكل عام ولكنه لم يُعدل لإعطاء الأولوية لسلسلة المناطق الجغرافية التي تستهدفها برامج التنمية التي تركز على الأقاليم، حسبما ينص عليه الاتفاق. وهذا الإصلاح ضروري لضمان حصول تلك البلديات على نسبة أكبر من الموارد للاستثمارات الاجتماعية فيها.

ثالثا، يتعين علينا إطلاق سراح مزارعي الكوكا من السجون. وهذا جزء من الاتفاق ولكنه لم يُنفذ قط. هناك 000 35 من مزارعي الكوكا مسجونون في السجون الكولومبية في ظروف وحشية ومكتظة دون أي حقوق إنسانية. وسيحظى السجناء ككل بحياة أفضل إذا ما أطلقنا سراح أولئك المزارعين وعددهم 000 35 والذين سُجنوا بسبب زراعتهم للكوكا، التي هي ببساطة نبتة ولكن الهيئات المعنية في الأمم المتحدة نفسها جرَّمتها. وهذه نقطة منصوص عليها في اتفاق السلام وأريد تفعيلها بقانون مسار سريع.

رابعا، يجب علينا تحسين نهجنا والقيام باستثمارات جديدة لإيجاد حلول مثمرة تحل محل الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وتمهد الطريق للتوظيف والتصنيع. فبطريقة نيوليبرالية جدا، تحول البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، الذي أنشئ لمكافحة زراعة الكوكا، إلى برنامج تحويل فردي يدار من بوغوتا، يتلقى في إطاره مزارع في منطقة نائية 10 ملايين بيزو ليزرع محصولا مختلفا. وقد فشل ذلك المسعى. فمن أصل 000 90 اتفاق أُبرم مع الأسر الزراعية، لم يتم الوفاء سوى بـ 96 منها. وقد كان فشلا ذريعا بسبب الطريقة التي تم بها ذلك. وإذا وضعنا خطة، فسأسميها خطة مارشال للاستثمار الإنتاجي في المناطق التي يُنتج فيها معظم إنتاج العالم من الكوكايين – من أجل بيعه في شوارع نيويورك. ويمكننا قطع معظم إمدادات الكوكايين في العالم لأن ما يريده مزارعو نبتة الكوكا هو زراعة الكاكاو وتحويله إلى شوكولاتة؛ وزراعة الذرة وتحويلها إلى دقيق؛ وممارسة الصيد وتحويل حصيلة صيدهم إلى دقيق سمك أو طعام مجمد؛ وزراعة الأشجار وتحويل الأخشاب إلى أثاث وتصدير هذا الأثاث إلى الصين والولايات المتحدة وأوروبا. وهذا ما يُسمى بتحويل الاقتصاد ويتطلب ذلك رأس مال، والذي يجب أن يكون ملكا لمزارعي الكوكا بطريقة تشاركية، كما هو منصوص عليه في اتفاق السلام. لم يحدث ذلك بعد ولكن هذا هو هدفنا. إن الكوكايين مشكلة أخرى ذات طابع دولي.

خامسا، يتعين علينا إنشاء هياكل للامتيازات العائلية الوراثية في مناطق الغابات الكولومبية. ونتيجة لمصادفة مناخية وتاريخية، تقع المناطق المستهدفة ببرامج التنمية التي تركز على الأقاليم والتي تزدهر فيها الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة في غابات الأمازون المطيرة أو في الغابة الأكثر تنوعا بيولوجيا في العالم، وهي غابة تشوكو الواقعة بين إكوادور وبنما. وهذا هو المكان الذي يتركز فيه 90 في المائة من النزاع لأنه المكان الذي تُزرع فيه 90 في المائة من نباتات الكوكا وحيث تجري عمليات التعدين غير القانونية ولأنه المكان الذي انتقل إليه المزارعون الذين فروا من العنف في منتصف القرن العشرين، وهم المزارعون الذين حملوا السلاح للدفاع عن حياتهم والذين شكلوا القاعدة الاجتماعية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وهذه قضية دولية ثانية – الغابة، التي تمثل الرئة التي تمتص معظم ثاني أكسيد الكربون على كوكب الأرض بعد المحيطات. وهي التي تبقينا على قيد الحياة. في حين أن الولايات المتحدة هي أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أمريكا الشمالية، نحن أكبر ممتص لثاني أكسيد الكربون في أمريكا الجنوبية. بيد أن النزاع المسلح في كولومبيا يواجه مشكلتين في الوقت الحالي – أي المخدرات التي يستهلكها العالم، وأزمة المناخ. ويمكننا أن نكفل قدرة مزارعي الكوكا والجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية على مساعدة كولومبيا في وقف إنتاج الكوكايين وامتصاص مزيد من ثاني أكسيد الكربون في العالم.

سادساً، نحتاج إلى إصلاح زراعي قائم على تعديل الأنظمة الحالية لعمليات الشراء الإداري المعجل للأراضي. فرغم أن القانون بصيغته الحالية لا يحظر عمليات الشراء هذه، فإنه يحيلها إلى المحاكم التي تتطلب عقوداً من الزمن لتقرر أنه يمكن تسليم قطعة أرض خصبة ولكنها غير منتجة للمزارعين. ونتيجة هذه الآلية هي أن 3 ملايين هكتار أصبحت 000 13 في ظل الحكومة السابقة وأصبحت 000 180 في ظل الحكومة الحالية. ولوضع ذلك في المنظور الصحيح، سيستغرق الأمر منا 50 عاماً للامتثال لاتفاق السلام، في حين قررت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والدولة أن الأمر سيستغرق 10 سنوات. سيموت مزارعو اليوم من الشيخوخة قبل أن يمتلكوا أرضاً. وهذه هي الطريقة التي مُنع بها الإصلاح الزراعي الحديث في كولومبيا والسبب في أن الأرض، رغم خصوبتها، لا تزال غير منتجة، حيث يقوم 15 مليون هكتار على الحيازة الإقطاعية وهنالك مستفيد رئيسي واحد، وإن لم يكن الوحيد – أي تجار المخدرات الرئيسيون في البلد الذين حولوا الأرض إلى بنك ادخار. لذلك أصبح تغيير القواعد أمراً بالغ الأهمية.

سابعاً، نحتاج إلى نظام واحد للحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة لجميع الأطراف المعنية في النزاع – أي القوات شبه العسكرية والأطراف الثالثة المدنية والجيش والمقاتلين – ووفقاً لاتفاق السلام المبرم مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، يشمل ذلك جماعات الاتجار بالمخدرات المرتبطة بالنزاع بحيث يُنزع سلاح جميع الموقعين بدلاً من أن نرى بعضهم يلقون سلاحهم ليحمله الآخرون، وبالتالي نحقق نزع السلاح العام في مناطق النزاع في البلد.

ثامنًا وأخيراً، علينا تمديد الإطار الزمني لتنفيذ الاتفاق لمدة سبع سنوات وتوسيع المناطق المشمولة ببرامج التنمية القائمة على المشاركة في البلد لتشمل المناطق الفقيرة في المدن الكولومبية الكبرى. وهذه تدابير تشريعية. ولا يضعها الرئيس أو القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. بل يجب أن تكون تدابير حكومية. ولكي يتم تفعيلها يجب أن تشكل جزءاً من ميثاق وطني، ولم نتمكن من تحقيق ذلك منذ عام 2016. ومن شأن إجراءات المسار السريع أن تمكننا من تقصير الوقت اللازم للامتثال لاتفاق السلام الموقع بفعالية. وسنطرحها على البلد والبرلمان، ولكننا نود أن نتركها هنا ليقرها مجلس الأمن كجزء من الإعلان الأحادي الجانب الذي وقعته الدولة مع الطرف المتعاقد السامي المتمثل في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وقد التقيت بهم قبل أسبوع في قصر نارينيو، مقر الحكومة. وسأختتم بياني، وأعتذر أساساً، بحثّ المجلس، كجزء من الأمم المتحدة، على اتخاذ قرارات.

إذا أردت أن أحدد قيمة لما يمثله الإصلاح الزراعي، وأضيف إليه ما يمثله إدراج أراضي كولومبيا المستبعدة، وأضيف إليها ما يمثله نظام واحد للحقيقة والتعويضات والعدالة والمصالحة، فإنها ستتراوح

بين 160 و 200 تريليون بيزو. أي حوالي 50 بليون دولار لا تملكها كولومبيا. وعلاوة على ذلك، لا تملك كولومبيا هذا المبلغ على وجه التحديد لأنني أتعامل مع الوضع الاقتصادي الوطني والعالمي في آنٍ واحد. فقد لجأنا إلى الاقتراض من أجل معالجة المشاكل المتعلقة بمرض فيروس كورونا، بدرجات متفاوتة من النجاح. وكان لا بد من إصدار الأموال. وحصلنا على دين بإجراءات معجّلة من صندوق النقد الدولي يسدد في غضون عامين، هذا العام والعام القادم، مما اضطرني إلى زيادة الدين من 70 إلى 112 تريليون بيزو. ونُسفت عدة مقترحات للإصلاح الضريبي. إن القطاعات الأكثر ثراءً في كولومبيا غير راغبة في دفع مزيد من الضرائب.

إننا نختنق من الناحية المالية بالمعنى الحرفي للكلمة. فكيف يمكن أن نلتزم باتفاق السلام وخناق الميزانية يضيق على رقبة الحكومة الكولومبية؟ هذا هو سبب الاقتراح الذي طرحتُه أمام مجلس الأمن. ولا يقتضي الأمر التماس التعاون من فرادى البلدان. فذلك ليس مجدياً. يتم توجيه المال عبر قنوات. وذلك لا يحقق الكفاءة، والكفاءة هي ما نحتاج إليه. وأعتقد أننا إذا استطعنا تعزيز القدرة المالية للدولة الكولومبية فلن نحتاج إلى صدقات. واقترحت الحكومة الكولومبية طريقتين يمكن أن تكونا أساسيتين وهما موجهتان إلى المحاور الثلاثة لاتفاق السلام لعام 2016 – وهي الإصلاح الزراعي، واستيعاب كل الأقاليم، ونظام واحد للحقيقة والعدالة والتعويضات.

أولاً، يجب إزالة المخاطر التي تشكلها ديون كولومبيا. وكما قلت، يُستخدم نموذج الحصار الاقتصادي لدحر الخصوم. وهو يدمر القطاعات الاقتصادية في أي بلد، مما يؤدي إلى إفقاره على الفور. فلماذا استُخدمت خطط مارشال لإعادة بناء اقتصادات الحلفاء في أوروبا ما بعد الحرب وكوريا ما بعد الحرب، بينما لا يُفسح المجال لكولومبيا التي تبذل جهوداً ضخمة للغاية في صنع السلام ويمكن أن تعلم الكثير للعالم في مجالات كثيرة – المخدرات، والعدالة الانتقالية، وإزالة الألغام، والمصالحة، وحمل المقاتلين على الجلوس معاً، وكيفية مساعدة المقاتلين على إعادة بناء حياتهم أنفسهم كأشخاص أحرار ونحو ذلك – لإعادة الإعمار الاقتصادي عندما تحتاج إلى الاقتصاد والمال لحل المشاكل الناجمة عن العنف، لا سيما عندما تتقاطع هذه المشاكل بشكل مباشر مع المشاكل العالمية مثل المخدرات والكوكايين وأزمة المناخ في الغابة؟

أفلا يمكن التوصل إلى اتفاق أقوى وأكثر صوناً للشرف والكرامة؟ فمن شأن تحقيق السلام في كولومبيا أن ينهي مشكلة الكوكايين في جميع أنحاء العالم، على الأقل إلى أن تجد السوق مورّداً آخر أو يستبدل المستهلكون المخدرات، كما هو الحال في الولايات المتحدة. إن السلام في كولومبيا سينقذ الرئة الثالثة للعالم من أجل استقرار المناخ. ويتعين علينا تمويله باستخدام مواردنا الكولومبية الخاصة. لقد خاطرنا بمبلغ 7 بلايين دولار فوق سعر الفائدة في السوق لسداد ديوننا.

لماذا؟ من المؤكد أن الدولة التي تطلق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تهدد أمن حياة الإنسان أكثر من الدولة التي تمتصه. وما نوع نظرية السوق التي فرضت على الحياة عندما تعني أن على كولومبيا أن تسدد ديونها بسعر فائدة يبلغ 8 أو 9 في المائة وبالدولار بينما تستطيع الولايات المتحدة أن تسدد ديونها بسعر السوق؟ وإذا كانت المسألة هي معرفة مصادر الانبعاثات، فيمكنني أيضاً الإشارة إلى الصين. إنني لا أؤمن بالطائفية في الجغرافيا السياسية ولكن لماذا كولومبيا، في حين أن كولومبيا هي التي تمتص الانبعاثات؟ ولماذا يتعين على كولومبيا أن تمول السلام في حين أن كولومبيا هي التي تستطيع من خلال هذا السلام أن تحقق مزيداً من الاستقرار المناخي والاجتماعي، إذا أخذنا بعين الاعتبار تأثير السلام على سوق المخدرات وعلى كيمياء الغلاف الجوي فيما يتعلق بثاني أكسيد الكربون؟ لقد طرحت هذا الاقتراح، لأن مبادلة الديون الكولومبية يمكن أن تعادل العملية المناخية، وتمكننا من إزالة مخاطر الديون الكولومبية. وسندفع بسعر الفائدة السوقية، وهذه ليست مشكلة ولكن هذه الأموال الإضافية ستنفق في عملية السلام. وثانيًا، نقوم بعمل مناخي لأن عملية السلام، بسبب المنطقة الجغرافية التي تقع فيها غابات الأمازون المطيرة، وغابات تشوكو المطيرة البيولوجية الجغرافية، تحافظ على الغابات المطيرة ورئة البشرية.

ونود أن نطرح هذين التدبيرين كوسيلة للتعاون مع العالم، حتى يتسنى جعل اتفاق السلام لعام 2016 بين الأطراف المتعاقدة السامية

لدولة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية قابلاً للتطبيق من حيث الزمان والمكان والطريقة. وعلى هذا المنوال سنعمل أيضاً على إسكات بنادق الجماعات الجديدة في الاقتصادات غير المشروعة التي لم تُستبدل، وفي الأراضي التي لم تُدرج في هذه العملية بغية بدء فترة جديدة من السلام – وليس فترة حرب – في جميع أنحاء كولومبيا، وهو ما تريده كولومبيا كلها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر فخامة الرئيس بيترو أوريغو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بمشاركة الرئيس بيترو أوريغو في هذه الجلسة، وكذلك مشاركة السيد دييغو توفار ممثل حزب كومونيس. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد رويس ماسيو على إحاطته .

أولاً، أود أن أشكر الرئيس بيترو أوريغو وجميع محاورينا في كولومبيا على استضافة الزيارة القيّمة جداً لمجلس الأمن في شباط/فبراير. ونرحب بالتزامه المستمر بالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم وبناء سلام مستدام في كولومبيا. ستكون السنتان المقبلتان لحكومته سنتين حاسمتين، لذلك نشكره على تقريره ومعلوماته المستكملة بشأن مقترحاته للمسار السريع.

إن اتفاق عام 2016 مخطط لتحويل كولومبيا وأراضيها وهو ما يتطلب جهدًا جهدا يشمل المجتمع بأسره. وحان الوقت الآن لبناء توافق في الآراء وتسريع الجهود المبذولة فيما يتعلق بجميع الركائز الثلاث. ونرحب بإعادة تنشيط آليات التنسيق الرفيعة المستوى للاتفاق، ونحث على العمل الجماعي بين الحكومة وكيانات الدولة لإثبات أن الالتزام بالسلام يعود بالنفع على جميع الكولومبيين.

ونرحب بتركيز كولومبيا المستمر على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار مستويات العنف والتهديدات، لا سيما في كاوكا وفالي ديل كاوكا وكاكيتا، والتقارير التي تفيد بأن مناطق التدريب وإعادة الإدماج تغلق أبوابها بسبب انعدام الأمن. وندين بشدة استهداف الموقعين على السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والقادة الاجتماعيين ومجتمعات السكان الأصليين. وندعو كولومبيا إلى ضمان سلامتهم وأمنهم وتقديم الجناة إلى العدالة. ونشجع كولومبيا على استخدام آليات الضمانات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق، ونتطلع إلى تنفيذ السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية.

وبينما تمضي كولومبيا قدماً في بناء السلام من خلال الحوار، فإن مشاركة المجتمع المدني ضرورية. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع جيش التحرير الوطني في 25 مايو/أيار لإدراجه في العملية. كما ندعو جيش التحرير الوطني إلى إعادة الالتزام بإنهاء استخدام الاختطاف واتخاذ خطوات ملموسة لحماية المجتمعات المحلية. ونلاحظ الانقسامات الأخيرة داخل ما يسمى بهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، ونرحب ونعترف بأن بعض الكيانات لا تزال ملتزمة بوقف إطلاق النار. وندعو هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي إلى الامتناع عن العنف وإظهار التزامها بالسلام من خلال الحوار.

وستواصل المملكة المتحدة شراكتها مع كولومبيا ودعمها على طول طريقها نحو السلام المستدام. لقد حان الوقت الآن للتعجيل بعملية التنفيذ بغية تحقيق تغيير دائم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على بيانه. أرحب بحضور الرئيس غوستافو بيترو أوريغو والسيد دييغو توفار، الموقع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم والمقاتل السابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

بعد مرور أكثر من سبع سنوات على توقيع اتفاق السلام لعام 2016، صار تنفيذه الكامل أمراً بالغ الأهمية. السلام في كولومبيا على المحك. وترحب فرنسا بالتزام الرئيس بيترو أوريغو في هذا

الصدد. فمنذ عامين تقريباً وهو يسعى جاهداً لإنجاز هذه العملية الانتقالية وتوسيع نطاقها ليشمل جماعات مسلحة أخرى. وإنشاء عملية للتنسيق بين المؤسسات تطور إيجابي. وهذه العملية ينبغي أن تؤدي إلى تسريع تنفيذ الاتفاق. ويجب الآن ترجمة التزام الحكومة القوي إلى تغييرات ملموسة لصالح الشعب. كما يجب أن يؤدي ذلك الالتزام إلى تعزيز وجود الدولة في الأراضي.

إن الحد من العنف ضروري إن كنا نريد تنفيذ اتفاق السلام بشكل كامل. وترحب فرنسا بالتقدم المحرز في الإصلاح الريفي. ويشهد على تصميم الحكومة على معالجة الأسباب الهيكلية للعنف. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة الكولومبية في هذا المجال.

ويشكل العنف المستمر، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ وفي كاوكا وفالي ديل كاوكا، تهديدًا خطيراً لمستقبل البلد. ويجب أن تستمر المفاوضات بين الحكومة الكولومبية والجماعات المسلحة لاستكمال الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام. وهذا هو الحال على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمناقشات مع ما يسمى بهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وذلك لمصلحة المجتمعات المحلية المتضررة من العنف. وتمديد وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني والتوقيع في مايو/أيار على الاتفاق بشأن مشاركة المواطنين في المفاوضات خطوات في الاتجاه الصحيح.

ومن الركائز الأساسية الأخرى لاتفاق السلام العدالة الانتقالية. وقد أُحرز تقدم كبير تحت رعاية محكمة السلام الخاصة. وفي هذا الصدد، تعتبر كولومبيا مثالاً يُحتذى به. يجب أن تتيح الأحكام التصالحية الأولى إحراز تقدم نحو المصالحة. ويجب تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذها بشكل كامل بمجرد صدورها.

لقد استمعت باهتمام شديد إلى ما قاله الرئيس بيترو أوريغو فيما يتعلق بالحاجة إلى الحصول على الموارد اللازمة لتمويل الاستجابات لمسائل المناخ. وأود أن أؤكد له أن فرنسا والبنك الدولي يؤيدان تعليق الديون لتمكين تمويل المشاريع في مجال التصدي لتحديات تغير المناخ. ونحن على استعداد للعمل مع كولومبيا في هذا الشأن.

وتؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في عملية السلام في كولومبيا. وعلى وجه الخصوص، تقدم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مساعدة لا تقدر بثمن في مراقبة وقف إطلاق النار. ويجب أن يواصل مجلس الأمن تقديم دعمه الكامل للسلطات الكولومبية. فالسلام في كولومبيا يرتهن بذلك الدعم. كما أن الأمر يتعلق بالحفاظ على إنجازات اتفاق السلام كمثال يحتذى به في عملية السلام.

وأخيراً، يسعدني أن المساعدة الفنية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة سيتم تجديدها هذا الأسبوع في مجلس حقوق الإنسان، بناء على طلب كولومبيا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): خلال زيارتنا لكولومبيا في شباط/فبراير، قدمت لي مجموعة من النساء من منطقة متضررة بشكل خاص من النزاع سلة مليئة بالرسائل. وقد عبرت كل رسالة من تلك الرسائل عن نفس الحلم: الحق في إرسال أطفالهم إلى المدرسة دون عنف والتطلع إلى مستقبل مليء بالفرص. إنهم يحلمن بشيء يجب أن يكون بديهيًا: السلام.

وأود أن أشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته وعلى الالتزام الوافي الذي أبداه وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأرحب بالسيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس كولومبيا، وأشكره على التزام حكومته الكامل "بالسلام الناجز". كما أرحب بالسيد دييغو توفار، ممثل الطرف المتعاقد السامي، الذي التقيناه في كاكيتا. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للوزير موريير لمشاركتنا ملاحظاته بشأن سياسة "السلام الناجز" من خلال تبادل الآراء غير الرسمي الذي نظمته سويسرا أمس لأعضاء المجلس.

إن اجتماع الطرفين الموقعين على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في هذه القاعة لأول مرة في التاريخ، عقب إزاحتهما الستار سويا عن نصب تذكاري للسلام هذا الصباح، يؤكد التزامهما بتحقيق السلام والاستقرار. كما يوضح أيضاً الدعم الحاسم الذي يقدمه المجتمع الدولي والمجلس في تحقيق هذه التطلعات. ورغم

أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، إلا أنها قد تمثل أيضًا فرصة يجب اغتنامها.

وأود أن أذكر ثلاثة تحديات منها تبدو مهمة للغاية بالنسبة لنا في هذه المرحلة.

أولاً، وكما سمعنا اليوم، إن الحالة الأمنية المتدهورة في كولومبيا تبعث على القلق. وتزايد وتيرة الأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة في العديد من المقاطعات. وتتصاعد انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم، كما هو مبين في آخر تقرير للأمين العام بشأن هذه المسألة (S/2024/161). كما أن العدد المتزايد لضحايا الألغام المضادة للأفراد يبعث أيضا على القلق. إن تلك التطورات لا تهدد المدنيين فحسب، بل إنها تقوض أيضًا النسيج الاجتماعي للمجتمعات المتضررة وتعقد التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الإصلاح الريفي. لذلك من الأهمية العاجلة بمكان تغيير مسار هذه الاتجاهات.

ثانيًا، ندعو إلى استئناف اتفاقات وقف إطلاق النار الثنائية وترسيخها مع جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. كما من المتوقع أن يؤدي الجلوس إلى طاولة التفاوض مع جماعة سيغوندا ماركيتاليا والإعلان عن عملية لتخفيف حدة التوتر إلى تحسين سبل حماية التجمعات السكانية المتضررة. وتؤكد سويسرا من جديد دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتوسيع نطاق السلام من خلال الحوار.

إن إحلال سلام دائم عملية معقدة، ومن الضروري الوفاء بالالتزامات المعلنة بتعزيز حماية المدنيين. ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان الاتساق والتنسيق بين مختلف عمليات التفاوض والنهوض بمبادرات التحول الإقليمي الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من النزاع.

ثالثًا، يظل التنسيق الأنجع فيما بين المؤسسات لتنفيذ اتفاق السلام النهائي أمراً لا مناص منه. وفي ذلك الصدد، ترحب سويسرا بتشكيل حكومة سلام من أجل تعزيز التقارب بين مختلف مؤسسات الدولة. ويجب إدراج رؤى وإسهامات المجتمع المدني، وعلى رأسها المنظمات النسائية، في عمليات التخطيط.

ورغم التقدم الذي أحرز في مواجهة الماضي وطي صفحته، لا تزال التحديات قائمة في إنهاء معاناة أقارب أكثر من 000 110 شخص مدرجين رسمياً في عداد المفقودين. كما أشارت لوز جانيث فورير مارتينيس، مديرة وحدة البحث عن الأشخاص الذين يُعتبرون في عداد المفقودين في كولومبيا، في اجتماعنا الأخير بشأن هذا الموضوع,

(تكلمت بالإسبانية)

”إن وجدنا شخصًا واحدًا مفقودًا على الأقل كل يوم، فسوف يستغرق الأمر أكثر من 300 عام للعثور عليهم جميعًا“.

إن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي وسياسة ”السلام الناجز“ أمر بالغ الأهمية للحفاظ على التقدم المحرز بالفعل وتحقيق الأحلام التي ذكرتها في بداية بياني. ووحدة المجلس والمجتمع الدولي ضرورية لمواصلة دعم كولومبيا وللمساهمة في تنفيذ الحلول التي وضعها الشعب الكولومبي من أجل تحقيق سلام مستدام.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق، فضلا عن بلدي، غيانا (A3+).

نود أن نشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته، بل ونشيد به وبفريقه في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على عملهم المهم للغاية. ونرحب بمشاركة رئيس كولومبيا، فخامة السيد غوستافو بيترو أوريغو وممثل الطرف المتعاقد السامي، السيد دييغو توفار، ونشكرهما على إحاطتيهما.

ترحب مجموعة A3+ بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والاتساق فيما بين الكيانات ذات الصلة. حتى رغم

التحديات، تعتقد مجموعة A3+ أن كولومبيا قصة نجاح في طور الإنجاز. إن السلام لا يرقى إلى المثالية المطلقة قط، لكن يمكن تحقيق استدامته حينما يتآزر الجميع. لذلك يشجعنا التزام الحكومة القوي بتحسين التنسيق وتسريع وتيرة التنفيذ على جميع المستويات.

كما نثني على العمل الذي تقوم به لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق من تنفيذه لاستعراض الخطة الإطارية للتنفيذ ووضع خطة استجابة سريعة لتسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق. ونعتقد أن هذا الاستعراض الأول يمكن أن يكون مفيدًا في توجيه التنفيذ قدما.

كما نرحب بالتطور في وكالة التنمية الريفية، ونرى أن الاستعراض الأول لخطط التنمية بتركيز إقليمي تطور إيجابي، سيتصدى لثغرة رئيسية تعرقل التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للعجز بالميزانية والعقبات المؤسسية لتحقيق التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، كما أوضح الرئيس بيترو أوريغو.

ورغم هذه الإنجازات الملموسة، وإدراكا للعراقيل الهيكلية وسائر العوائق الماثلة، نثابر على المطالبة بتنفيذ أكثر فعالية. وفيما يتعلق بالإصلاح الريفي، الذي يعد ركيزة أساسية في اتفاق السلام، ما برح التقدم في حيازة الأراضي محدود النطاق. ونشدد على ضرورة التنفيذ في الوقت المناسب، نظراً للزيادة في تخصيص الموارد. ونحث الحكومة على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز عملية إعادة الإدماج من خلال معالجة العقبات التي تعترض التنفيذ بشكل مباشر. إن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتخصيص الأراضي وتوفير السكن والأمن أمر بالغ الأهمية لتأمين سبل العيش في عملية إعادة الإدماج والحفاظ على السلام. وينبغي معالجة هذه التحديات بشكل شامل، وهي تتطلب تنسيقًا قويًا وتآزراً بين المؤسسات والقطاعات المعنية.

كما أن مجموعة A3+ يساورها هواجس جدية إزاء عدم إحراز تقدم فعلي في تنفيذ الفصل المتعلق بالفئات العرقية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق نجاح اتفاق السلام بشكل عام، حيث يسعى الاتفاق إلى حماية حقوق الشعوب العرقية، وتحديداً الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين، ومعالجة القضايا التي تؤثر عليهم.

ونلاحظ أن الجهود المبذولة لتنفيذ الميثاق الهادف إلى تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية لا تزال في مراحلها الأولى. وما زلنا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز التنفيذ الفعال لهذا الفصل، بالتشاور مع المجتمعات المحلية ذات الصلة ومن خلال تعزيز التنسيق على المستويين الوطني والمحلي.

وفي ذلك الصدد، نأمل في تسوية التحدي الإجرائي المتعلق بإنشاء وزارة المساواة قريبًا والاستمرار في إحراز تقدم صوب هدف تحقيق 60 بالمئة من التنفيذ بحلول عام 2026.

ونرى أن من الأمور الإيجابية أن الحكومة وجيش التحرير الوطني قد واصلا تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة المجتمع في جهود بناء السلام. وفي حين لا تزال المفاوضات تواجه تحديات، فإننا نحث على مواصلة الحوار ونشجع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الثنائية. كما نشجع الأطراف على تمديد وقف إطلاق النار قبل انتهائه في غضون أسابيع قليلة. كما ندعو إلى تمديد وقف إطلاق النار مع هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذي ينتهي في غضون أيام قليلة، وذلك لضمان استمرارية السلام للشعب الكولومبي.

كما نثني أيضاً على التزام الحكومة بالسعي لتحقيق السلام من خلال الحوار، وسنواصل رصد حوارات السلام الجارية بين الحكومة والجماعات المسلحة غير القانونية عن كثب. ترحب المجموعة بمرسوم الحكومة الذي اعتمد رسمياً سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة والمنظمات الإجرامية. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار أعمال العنف والتهديدات التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير الشرعية. ونحن ندين جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف ضد النساء والأطفال والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك ضد مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. كما ندين كذلك تصاعد الاشتباكات العنيفة، بما في ذلك الهجمات التي تشنها جماعة هيئة الأركان العامة المركزية وغيرها

من الجماعات المسلحة غير الشرعية، ونشيد بجهود بعثة التحقق في تأمين إطلاق سراح الرهائن وتعزيز الحوار ومنع المزيد من المواجهات. ونحيط علماً بأنه يجري أيضاً بذل الجهود لوضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، ونواصل التأكيد على أهمية ضمان توفير الموارد الكافية لدعم تنفيذ الخطة وضمان تحقيق أقصى قدر من التأثير على المستويين الوطني والمحلي.

وتحيط المجموعة علماً بالتحضيرات التي تجريها محكمة السلام الخاصة لتنفيذ الأحكام. وفي هذا الصدد، نقرّ بالجهود المبذولة للتنسيق بين الحكومة ومحكمة السلام الخاصة وجميع الجهات المعنية لتسهيل تنفيذ الأحكام والتشجيع على مزيد من المشاركة على جميع المستويات. كما نؤكد مجدداً على أهمية اليقين القانوني لمن يخضعون لولاية المحكمة. ونؤكد على أهمية وجود فهم مشترك لكيفية تنفيذ هذا الجانب من الاتفاق النهائي، ونحثّ جميع الأطراف على مواءمة جهودها لتحقيق التنفيذ الفعال للاتفاق النهائي.

في الختام، تقرّ المجموعة بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتسريع تنفيذ اتفاق السلام، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالعقبات التي لا يزال يتعين التغلب عليها. يستحق شعب كولومبيا السلام المستدام. ولهذا السبب تعيد المجموعة تأكيد دعمها الكامل لحكومة وشعب كولومبيا في تحقيق هدفهما المتمثل في التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي. كما نؤكد من جديد دعمنا للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة رويس ماسيو وفريق بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في عملية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بالرئيس بيترو أوريغو في مجلس الأمن وأشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو والسيد توفار على إحاطتيهما اليوم. تشكل المشاركة المستمرة الرفيعة المستوى للحكومة الكولومبية في هذه الإحاطات التي يقدمها المجلس دليلاً على أهمية الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، والذي يعالج الآثار الطويلة الأجل للفظائع والانتهاكات المرتبطة بالنزاع. ما فتئت الولايات المتحدة تدعم الاتفاق بقوة منذ توقيعه في عام 2016، وكذلك بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التي تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذه.

غير أننا يجب أن نكون واضحين في أن النزاع مثلما استمر على مدى سنوات، فسيتطلب العمل على تخفيف عواقبه سنوات أيضاً، بما في ذلك التحديات الحالية للأمن والاستقرار ومكافحة المخدرات. ولتحقيق ذلك، يجب تسريع الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، بما في ذلك تحقيق العدالة للضحايا والناجين. وبُغية تحقيق ذلك، تثني الولايات المتحدة على محكمة السلام الخاصة لعملها الحيوي في دعم الضحايا والناجين من النزاع. يعتمد الاتفاق على العمليات الانتقالية التي تعزز العدالة والمساءلة. وعلى وجه الخصوص، تعمل محكمة السلام الخاصة على وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتبطة بالنزاعات، وتقرن بين كشف الحقيقة والاعتراف والعدالة التعويضية والمحاكمات الجنائية التي تركز على الضحايا والناجين وتعزز السلام الدائم.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقدم المحرز نحو الإصلاح الريفي، وهو عنصر صعب ولكنه شامل وحيوي في اتفاق 2016. وللمضي قدماً في فصل الإصلاح الريفي الشامل وإنشاء مجتمعات أكثر إنصافاً واستدامة وسلاماً في جميع أنحاء كولومبيا، يجب بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق حقوق الأراضي والزراعة المتكيفة مناخياً والحصول على التمويل. ينطبق ذلك بشكل خاص على النساء والمجتمعات العرقية والإثنية ومجتمعات السكان الأصليين المهمشة. وكما قال وزير خارجية بلدي بلينكن في إعلانه أن الولايات المتحدة ستكون أول كيان دولي يأخذ بيد الفصل المتعلق بالأعراق من الاتفاق، "لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون تحقيق العدالة والمساواة للكولومبيين من أصل أفريقي والسكان الأصليين".

وعلاوة على ذلك، نرحب بالحوار المستمر بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، وكذلك بدعم بعثة التحقق لآلية الرصد والتحقق لوقف إطلاق النار الثنائي. ويحدونا الأمل في أن تحد الآلية من

العنف وحالات الاختطاف والابتزاز، التي تؤثر حالياً بشكل كبير على مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي. ويجسد إطلاق بعثة كاوكا مؤخراً نوعاً من النهج الشامل المطلوب للتصدي لهذا العنف، مما يعزز جهود كولومبيا والولايات المتحدة لمنع التجنيد القسري للأطفال من قبل الجماعات المسلحة، مع مواصلة الجهود الإضافية للتنمية والأمن. ولكي نكون واضحين مرة أخرى، فإن الغالبية العظمى من الشباب الذين يعيشون في مناطق النزاع يفضلون طريق السلام والتعاون. لذلك نحن بحاجة إلى التوقف عن التعامل مع الشباب على أنهم مجرد محركين للنزاع أو ضحايا يحتاجون إلى الحماية، وبدلاً من ذلك تمكينهم كقادة وشركاء متساوين في وضع حلول بناءة. يشمل ذلك مساعدتهم على التعافي من الصدمات وإدماج مشاركتهم الكاملة والهادفة في حوارات السلام.

أخيراً، لدي ملاحظة بشأن مفاوضات الحكومة الكولومبية مع سيغوندا ماركيتاليا، بما في ذلك الإعلان الأخير عن وقف إطلاق النار من جانب واحد. لا يزال جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وسيغوندا ماركيتاليا مصنفة كمنظمات إرهابية بموجب قانون الولايات المتحدة. يجسد هذا التصنيف تضامننا مع جهود كولومبيا لدعم الضحايا والناجين في سعيهم إلى الحقيقة والعدالة وإنهاء إفلات الإرهابيين والجماعات المسلحة غير الشرعية الأخرى من العقاب. وقد أظهرت عمليات السلام السابقة أن وجود استراتيجية أمنية أمر ضروري من أجل الضغط على الجماعات المسلحة غير الشرعية للتفاوض بحسن نية ومنع الإفلات من العقاب على انتهاكاتها. لذلك سنواصل متابعة المناقشات بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، مع الإشارة إلى أنه من الضروري مع استمرار تلك المفاوضات أن يتقيد الطرفان بالتزاماتهما وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وسنواصل التطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في هذه الجهود قبل النظر في توسيع ولاية بعثة التحقق لمراقبة وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والحكومة الكولومبية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته وأن أرحب ترحيباً حاراً بالرئيس بيترو أوريغو والسيد توفار في جلسة اليوم. إن حضور رئيس كولومبيا يؤكد لنا التزام بلده بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وتحقيق سلام شامل وجامع وعادل ومستدام.

والرسالة الواضحة من اجتماع لجنة بناء السلام هذا الصباح بشأن كولومبيا هي أن المجتمع الدولي يعترف بالاتفاق النهائي كنهج نموذجي لبناء السلام. إن عمليات السلام تكون هشة على الدوام، وتحتاج كولومبيا إلى دعم قوي من المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، يمكن لكولومبيا أن تكون مثالاً مهماً على حقيقة أنه يمكن من خلال الاتفاق حلّ حتى أكثر القضايا تعقيداً وصعوبة والتي تصل إلى جذور المجتمع، وأنه يمكن إلقاء السلاح وأن وقف إطلاق النار يمكن أن يصمد.

ونثني على الحكومة الكولومبية وكيانات الدولة لمساعيها المستمرة لتحقيق التنفيذ الشامل للاتفاق. ويسعدنا أن نرى المزيد من التقدم في تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل، وهو جانب أساسي من جوانب الاتفاق. ولكن، كما أشار الأمين العام في تقريره الأخير (S/2024/509)، لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حازمة واستجابة شاملة ومنسقة للغاية. ولتحقيق تلك الغاية، نحث جميع القطاعات في كولومبيا على التعاون في وضع سياسات وخطط للتنفيذ الكامل لمختلف فصول الاتفاق وتحويلها إلى نتائج ملموسة.

ومن المجالات التي تتطلب تلك الإجراءات عملية العدالة الانتقالية التي تشمل مسؤولية دعم حقوق الضحايا وتحقيق المصالحة. ونقدر التقدم الهام الذي أحرزته محكمة السلام الخاصة. وفي انتظار صدور الأحكام التصالحية الأولى، من الضروري إجراء المزيد من الحوار البنّاء بين جميع الأطراف المعنية لتذليل العقبات التي تعترض عمل محكمة السلام الخاصة. ولئن كنا نتمسك باستقلالية محكمة السلام الخاصة، فإننا نشجع الحكومة الكولومبية على منحها الدعم الذي يحتاج إليه. فمن الضروري التأكد من أن جميع الذين شاركوا في النزاع يسهمون في الحقيقة ويعترفون بمسؤولياتهم وأن يكونوا قادرين على

القيام بذلك بأمان. ومرة أخرى، الهدف النهائي هو الوفاء بالالتزامات تجاه الضحايا وضمان عدم التكرار. ونذكّر محكمة السلام الخاصة، في نفس الوقت، بمسؤوليتها الفريدة في تحقيق العدالة على وجه السرعة وتوفير اليقين القانوني.

إن تعزيز الوجود المتكامل للدولة والانتقال إلى الأراضي الوطنية في المناطق الريفية أمران حاسمان ليس فقط لتنفيذ الاتفاق، بل كذلك لحل نزاعات كولومبيا المسلحة المستمرة. وتشكّل الأحداث الأخيرة في ميرافالي تذكيراً صارخاً بأن النزاعات المسلحة وأعمال العنف والنزوح الداخلي لا تزال تؤثر بشكل غير متناسب على السكان في مناطق معينة من البلد، لا سيما الأطفال والنساء والقادة المجتمعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي. وندعو إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف ضد السكان المدنيين، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجهات المسلحة. وعلاوة على ذلك، يجب التمسك بالاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات وتعزيزه في الحوارات مع الجماعات المسلحة. ويجب أن تكون تلك الحوارات وما ينتج عنها من وقف لإطلاق النار مصحوبة بتدابير ضمانات أمنية من أجل حماية المجتمعات، خاصة في المناطق الريفية التي تأثرت بشكل غير متناسب بالنزاع وبالفجوات الإنمائية. ويمكن أن يساهم بناء السلام البيئي في تسريع تعافي المجتمعات التي همشت وأضعفت بسبب العنف. ولتحقيق تلك الغاية، نحث الحكومة الكولومبية على مواصلة الاستفادة من العمل البيئي والمناخي بطريقة شاملة وتشاركية بهدف تعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وإعادة إدماج المجتمع وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بحضور الرئيس غوستافو بيترو أوريغو هنا اليوم وأشكره على بيانه أمام المجلس. إن كولومبيا بلد شقيق نتشارك معه تاريخاً وعلاقات عميقة ورغبة ثابتة في السلام. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة في هذا المنتدى لأعرب عن استنكارنا وإدانتنا الشديدة للهجوم المسلح على السيدة فرانسيا ماركيس مينا، نائبة رئيس كولومبيا. وأود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته بشأن تقرير الأمين العام (S/2024/509)، وللسيد دييغو توفار، ممثل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، على إحاطته.

وأود أن أكرر دعم إكوادور لتنفيذ اتفاق عام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، والذي يمثل معياراً دولياً. وأشيد بالتقدم الذي أحرزته حكومة كولومبيا والإرادة السياسية التي أبداها الرئيس غوستافو بيترو أوريغو لتنفيذ الاتفاق، حيث يتصدى للتحديات الهيكلية التي أججت العنف في كولومبيا. وفي ذلك السياق، أقدر جهود الحكومة الرامية إلى إيلاء الأولوية لتنفيذ الإصلاح الريفي الشامل والفصل العرقي، وكلاهما عنصران رئيسيان في الاتفاق. ويجب أن تترافق جهود الحكومة مع تدابير لإنهاء العنف الذي لا يزال يؤثر على أمن السكان المدنيين، ولا سيما النساء ومجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصول أفريقية والمطالبين باستعادة الأراضي، ما يكفل وجود الدولة في جميع أنحاء الأراضي الكولومبية. وأحث على سرعة استكمال خطة العمل الثانية للبرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. إن التنسيق بين مختلف الكيانات الخاضعة لإشراف السلطة التنفيذية، وكذلك تخصيص الموارد، أمر ضروري لنجاح تنفيذ الفصل العرقي والإصلاح الريفي الشامل. ومن الأهمية بمكان كفالة معالجة تلك المسائل من أجل ضمان مناخ من السلام والتنمية الريفية.

إن توقيع الاتفاق بشأن مشاركة المجتمع المدني في بناء السلام خطوة مناسبة في الحوار مع جيش التحرير الوطني. فذلك الاتفاق أساسي لتحقيق سلام شامل في الأراضي. وبالمثل، فإن الحفاظ على وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني يبعث برسالة مفادها أنه يجب أن يكون مصحوبًا بالامتثال للاتفاقات السابقة. ويجب أن تكفل الحوارات التي تجريها الحكومة الحالية وضع حد نهائي للعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون وللاقتصادات غير المشروعة التي تفرزها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ويشيد وفد بلدي بالدور المحوري الذي تضطلع به محكمة السلام الخاصة في تنفيذ الاتفاق وفي ضمان حق الضحايا في الحقيقة والعدالة وجبر الضرر. وأود أن أكرر دعمي لاستقلالية محكمة السلام الخاصة. ومن الضروري التأكد من قدرتها على إحراز تقدم في إصدار الأحكام. إن عمليات المشاركة التي يسرتها للضحايا من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي، مثل حلقات العمل التي عقدت فيما يتعلق بالقضية الكلية 5 مع ضحايا العنف الجنسي والجنساني، ذات قيمة كبيرة في تصميم المشاريع التصالحية التي تلبي الاحتياجات الخاصة للضحايا.

وتعرب إكوادور عن تقديرها للأشواط التي قطعت في تيسير التنسيق بين كيانات الدولة وضمان إعادة إدماج المقاتلين السابقين بشكل فعال ومستدام. إن الضمانات الأمنية حاسمة لتنفيذ الاتفاقات، ولهذا السبب فإن التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة غير الشرعية التي لا تزال تؤثر على المقاتلين السابقين تدعو للقلق.

وأخيراً، وكما في مناسبات سابقة، أعيد تأكيد دعم إكوادور للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

السيد هيونوو تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا حارا بمشاركة فخامة السيد غوستافو بيترو أوريغو رئيس كولومبيا، والسيد دييغو توفار، عضو لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، الذي يمثل الطرف المتعاقد السامي للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي السابقة في اتفاق عام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته القيمة.

لقد دخلت عملية السلام في كولومبيا مرحلة جديدة منذ تنصيب إدارة الرئيس بيترو أوريغو في عام 2022. وبرهن الرئيس بيترو أوريغو باستمرار على التزامه القوي بتنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا، مدفوعًا بسياسة "السلام الكامل" الرؤيوية التي ينتهجها. وعلى الرغم من التحديات، حققت الإدارة نتائج ملحوظة خلال العامين الأولين من ولايتها، مثل التقدم الملحوظ الذي أحرز في إرساء الإصلاح الريفي الشامل وحوارات السلام الجارية مع ثلاث مجموعات مسلحة مختلفة. ونأمل أن يسفر التزام الرئيس بيترو أوريغو عن مزيد من التقدم الملموس في السنوات القادمة. وتود جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وشريكا تعاونيا استراتيجيا لكولومبيا، أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بإعادة تأكيد الرئيس بيترو أوريغو على واجب الدولة الكولومبية في الوفاء بالتزامها بتنفيذ اتفاق السلام. وكذلك ندعو جميع كيانات الدولة الكولومبية إلى الالتزام الكامل بتنفيذ الاتفاق بتعزيز التنسيق المؤسسي. وبما أن الاتفاق هو نتاج إجماع وطني، فإن تنفيذه تنفيذا كاملا يجب أن يُعطى الأسبقية على وجهات النظر السياسية المختلفة إذا ما أُريد تأمين سلام دائم في كولومبيا. إن جمهورية كوريا، بوصفها شريكاً إنمائياً لكولومبيا، ما فتئت تدعم عملية السلام في كولومبيا، من خلال مشاريع التنمية الريفية التي تركز على المزارعين والنساء في المناطق المتضررة من النزاع، وهي ملتزمة بمواصلة هذا الدور في مسعى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع المسلح.

ثانياً، تدعم جمهورية كوريا قيادة الرئيس بيترو أوريغو القوية في دفع سياسة "السلام الناجز"، مدركة أن هذه السياسة وتنفيذ اتفاق السلام يعزز بعضهما بعضًا. ومع ذلك، فإن استمرار العنف ضد المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء، فضلاً عن مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي، يستلزم حلا سريعا. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد كولومبيا رسمياً السياسة العامة المتعلقة بتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية. ونؤكد أيضًا على أهمية تعزيز وجود الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، حيث كثفت هذه الجماعات من سيطرتها على العديد من المجتمعات المحلية خلال فترة وقف إطلاق النار الثنائي. وينبغي ألا يكون وقف إطلاق النار فرصة للجماعات المسلحة لتعزيز نفوذها.

كما يساور وفد بلدي القلق إزاء تجنيد الجماعات المسلحة المستمر للشباب والأطفال. تقوم الجماعات المسلحة بتجنيدهم قسراً،

وكثيراً ما تستخدم وسائط التواصل الاجتماعي لإضفاء بريق كاذب على حياتهم لجذب أولئك الذين لا يدركون عواقب قراراتهم. ولتحقيق هذه الغاية، نحث الحكومة الكولومبية على وضع آلية لرصد ومراقبة استخدام الجماعات المسلحة الخبيث لوسائط التواصل الاجتماعي وإدراج تجنيد الشباب والأطفال كبند رئيسي في جدول أعمال حوارات السلام الجارية مع الجماعات المسلحة.

وأخيراً، تؤكد جمهورية كوريا على أهمية النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملية السلام في كولومبيا. ويأمل وفد بلدي أن يتم الانتهاء قريباً من خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، مما يسهم في تسريع المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في تنفيذ اتفاق السلام وسياسة "السلام الكامل". وتماشياً مع ذلك، فإننا نشجع الحكومة الكولومبية على تخصيص الموارد اللازمة للكيانات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليشكر كولومبيا على تضحياتها من أجل السلام والأمن خلال الحرب الكورية. والآن جاء دور كوريا لترد بالمثل من خلال دعم عملية السلام في كولومبيا. كما تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في عملها القيّم من أجل تحقيق سلام دائم في كولومبيا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته. كما أشكر السيد دييغو توفار على بيانه. وأرحب ترحيباً حاراً برئيس كولومبيا، السيد غوستافو بيترو أوريغو الذي يمثل حضوره هنا شهادة واضحة على الإرادة السياسية للبلد نحو تحقيق السلام الكامل. وقد شجعتنا الجهود التي تبذلها حكومته لتسريع تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، بما في ذلك وضع خطة استجابة سريعة، ومراجعة الخطة الإطارية للتنفيذ والتقدم الذي أحرز مؤخراً في الإصلاح الريفي الشامل.

ومع ذلك، ينبغي ألا يقتصر الأمر على الحكومة وكيانات الدولة فحسب، بل يجب أن يكون جميع الأطراف المعنية في جميع أنحاء كولومبيا في سدنة القيادة لتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات وأطر العمل من أجل السلام. قد يكون الأشخاص في الميدان هم الأكثر معرفة بالتحديات المحددة في سياقات معينة. وبالتالي، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة الكولومبيين إلى التعبير عن مخاوفهم وآرائهم، واستجماع حكمتهم الجماعية، والمشاركة في حوار وإيجاد أفضل السبل للنهوض بالسلام.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أذكر أربع نقاط اليوم.

أولاً، مع الإقرار ببعض التطورات الإيجابية في عكس احتياجات الفلاحين والنساء والشباب والشعوب العرقية وضمان مشاركتهم، فإننا ندعو إلى إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي. ويجب حماية جميع الكولومبيين وتأمينهم من أجل مشاركتهم الكاملة. وبعبارة أخرى، يجب ضمان أمنهم الإنساني، وهو أحد أركان "السلام الناجز"، دون أي خوف من العنف، بما في ذلك في المناطق الريفية.

ثانياً، نتطلع في ذلك السياق إلى إصدار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام حكمه الأول وأن تستكمل عملية العدالة الانتقالية الشاملة. سيعمل هذا على مداواة جراح ضحايا العنف ويحفظ استحقاقاتهم مع إعادة بناء النسيج الاجتماعي للمناطق المنكوبة جراء النزاع. ونشجع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام على مواصلة تعزيز الحوار والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة.

ثالثا، ترحب اليابان بمفاوضات السلام الجارية مع مختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك المفاوضات بين الحكومة وجماعة سيغوندا ماركيتاليا في فنزويلا، وكذلك مع هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. كما نأمل في تمديد وقف إطلاق النار الحالي الذي يعتبر الاتفاق الأطول بين الحكومة وجيش التحرير الوطني الذي أبرم عن طريق الحوار. وتشيد اليابان ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدعمها جهود كولومبيا الرامية إلى تعزيز الحوار ومنع التصعيد من خلال دعم التواصل السلس.

رابعًا، شارك الرئيس بيترو أوريغو صباح اليوم في اجتماع لجنة بناء السلام الذي دُعي إليه المجتمع المدني. وقد عرض أولوياته

وتشاطر النجاحات والتحديات التي واجهت جهود كولومبيا نحو بناء السلام والحفاظ على السلام. وكما كرر العديد من أعضاء لجنة بناء السلام، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية ومواطن الضعف المجتمعية بطريقة شاملة. وتشجع اليابان، بصفتها المنسق غير الرسمي بين المجلس ولجنة بناء السلام، المجلس على الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لكولومبيا ومساعي شعبها لإحلال السلام.

السيد دو بونو سانت كاسيا (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس بيترو أوريغو في المجلس. كما أشكر الممثل الخاص السيد رويس ماسيو والسيد دييغو توفار على إحاطتيهما الثاقبتين.

إن الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم هو خارطة طريق لتحقيق سلام مستدام ودائم في كولومبيا، ونرحب بالتزام الحكومة بتنفيذه الكامل. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ إجراءات سريعة وملموسة لضمان أن يحقق اتفاق السلام تغييراً تحويليًا ونتائج ملموسة. ونحن نشجع على زيادة التنسيق بين مؤسسات الدولة وبناء توافق سياسي واسع النطاق للمساعدة في التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام في جميع أنحاء كولومبيا.

ونرحب بمرسوم الحكومة الذي اعتمد رسمياً السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية، إضافةً إلى خطة عمل ذات صلة بذلك لمعالجة الدوافع الهيكلية لاستمرار العنف. وتشيد مالطة بجهود الحكومة للحد من العنف من خلال الحوار مع الجماعات المسلحة، كجزء من سياسة "السلام الناجز" التي تنتهجها الحكومة.

ونرحب بوقف إطلاق النار الثنائي بين الحكومة وجيش التحرير الوطني ونأمل أن نرى تمديده في الأسابيع المقبلة. ويسعدنا أيضاً أن اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لا يزال قائماً على الرغم من الظروف المعقدة، ونشجع على توسيع نطاقه ليشمل جميع المقاطعات المعنية.

وبدء حوارات السلام الرسمية بين الحكومة وجماعة سيغوندا ماركيتاليا في حزيران/يونيه مشجع أيضاً. ومن الأهمية بمكان أن تسعى الأطراف إلى تعزيز الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الأطفال.

وتضطر العديد من المجتمعات المحلية إلى المعاناة من عواقب العنف حيث تتنافس الجماعات المسلحة والعصابات على السيطرة على الأراضي. وكان تصاعد الاشتباكات العنيفة مقلقًا بشكل خاص في المقاطعات الواقعة على ساحل المحيط الهادئ مثل كاوكا. ويتحمل السكان المدنيون العبء الأكبر من العنف، لا سيما النساء والفتيات وجماعات الشعوب الأصلية والجماعات الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي. ونشجع الحكومة على بذل كل ما في وسعها لتعزيز وجود الدولة المتكامل على الفور عبر أراضي كولومبيا. وتوفير ضمانات أمنية لحماية الأشخاص المعرضين للعنف أو التمييز أو الإكراه، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والقادة في المجتمع والسكان الأصليون والأطفال والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسَّع).

من الضروري أيضا ضمان أمن واستقرار المقاتلين السابقين الذين التزموا بعملية السلام. ونزوح المقاتلين السابقين قسرا من المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في ميرافالي، بسبب التهديدات الأمنية، أمر يثير قلقا بالغا، ونأمل أن يتسنى بذل مزيد من الجهود لدعم هذا المجتمع وضمان حماية جميع المقاتلين السابقين.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء زيادة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في كولومبيا والتي تؤثر بشكل غير متناسب على أطفال الشعوب الأصلية والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي والفتيات. وتجنيد الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة أمر غير مقبول،

وندعو إلى إطلاق سراحهم فورا ودون شروط. والروايات التي تتحدث عن قتل الأطفال وتشويههم وتعرضهم للعنف الجنسي مثيرة للقلق ويجب إدانتها بشدة. وندعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات فورية لحماية الأطفال المعرضين للخطر، ونؤكد من جديد أن حماية الأطفال تحظى بالأولوية في جداول أعمال الحوار بشأن السلام مع الجماعات المسلحة.

إن تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة خلال النزاع المسلح أمر ضروري من أجل السلام الدائم والمستدام في كولومبيا. ونشيد بالتقدم الملموس الذي أحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، ونرحب بقرب صدور أول أحكامه التصالحية. ومن المهم بالنسبة للضحايا، ولجميع الخاضعين لسلطة المحكمة، أن تصدر هذه الأحكام دون تأخير. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تجاوز العقبات وتهيئة أفضل الظروف الممكنة لهذه اللحظة الحاسمة التي طال انتظارها في عملية السلام في كولومبيا.

في الختام، تؤكد مالطة من جديد دعمها لشعب كولومبيا وتضامنها معه في طريقه نحو السلام المستدام. ونتطلع إلى رؤية مزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق السلام في الأشهر المقبلة.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بالرئيس الكولومبي بيترو أوريغو والسيد توفار، ممثل حزب كومونيس، وأشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته.

بالتوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم قبل ثماني سنوات، خرجت كولومبيا من نصف قرن من النزاع وسلكت طريق بناء سلام شامل ودائم ومستدام. وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها جميع الأطراف، تشهد عملية السلام تقدما مستمرا ويتسع نطاقها تدريجيا لتشمل مناطق جديدة وتحقق ثمار السلام باستمرار. ولا تجلب هذه العملية فرص السلام والتنمية لكولومبيا فحسب، بل تبعث الأمل أيضا في تحقيق المصالحة والهدوء في مناطق أخرى مزقتها الحروب في العالم.

وقد أبدت الحكومة الكولومبية، بقيادة الرئيس بيترو أوريغو، إرادة سياسية ثابتة وعزما على تنفيذ اتفاق السلام باعتباره أولوية قصوى وطرحت رؤية "السلام الكامل". وتقدر الصين هذه الجهود بالغ التقدير. فبناء السلام وتوطيده مشروع معقد ومنهجي يتطلب استثمارا مستمرا وجهودا مشتركة. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف في كولومبيا، تحت قيادة الرئيس بيترو أوريغو والحكومة الكولومبية، لتعزيز ثقتها والحفاظ على وحدتها ومواصلة استكشاف تدابير سياسية ومسارات إنمائية تتماشى مع واقع كولومبيا. ونؤيد أيضا جهود المجتمع الدولي ومجلس الأمن لتقديم مساعدة مستمرة لعملية السلام في كولومبيا.

أولا، من الضروري مواصلة تعزيز التنمية الوطنية في كولومبيا. فالتنمية هي الأساس لتحقيق أي سلام مستدام. وتشيد الصين بالتزام الحكومة الكولومبية بإعطاء الأولوية للإصلاح الريفي وإحداث تحول في الأقاليم في تنفيذ اتفاق السلام، وبمواصلة وتعزيز جهودها في مجالات تخصيص الأراضي والحد من الفقر وتطوير البنية التحتية وغير ذلك. ونعتقد أن هذه المساعي ستسهم بشكل فعال في تحسين حياة الناس ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتتطلع الصين إلى استمرار الدعم والمساعدة المقدمين من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين تحقيقا لهذه الغاية وتدعم ذلك.

ثانيا، من الضروري مواصلة تعزيز عملية الحوار والمصالحة. وتدعم الصين الحكومة الكولومبية والجماعات المسلحة المعنية في تسوية خلافاتها عن طريق المفاوضات. ونرحب بالتزام الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني باتفاق وقف إطلاق النار الذي أدى إلى أطول وقف لإطلاق النار في كولومبيا. ونأمل أن يتمكن الطرفان من تجاوز خلافاتهما من خلال الحوار والحفاظ على الزخم الإيجابي. ونأمل أيضا أن تتمخض محادثات السلام بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وكذلك مع جماعة "سيغوندا ماركيتاليا" عن نتائج إيجابية. وتولي الصين أهمية كبيرة للدور الرئيسي الذي تؤديه العدالة الانتقالية في تحقيق الإنصاف والعدالة وتعزيز المصالحة السلمية وتتطلع إلى صدور أول حكم تصالحي عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

ثالثا، يجب أن يستمر تحسن الحالة الأمنية. فقد أشار التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/509) إلى أنه رغم التحسن الذي طرأ مؤخرا على الحالة الأمنية في كولومبيا، لا تزال الجماعات المسلحة نشطة في بعض مناطق النزاع السابقة والمناطق النائية. وإضافة إلى ذلك، لا تزال المجتمعات المحلية تواجه خطر الألغام الأرضية وقد تعرض بعض المقاتلين السابقين لهجمات متكررة. ونرحب بمرسوم الحكومة وبتنفيذ سياسات ذات صلة بشأن تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية ونؤيد جهود الحكومة لزيادة نشر قوات الأمن في المناطق الخارجة عن سيطرتها الفعلية بغية توفير حماية أفضل للنساء والأطفال والأقليات العرقية والمقاتلين السابقين. كما نؤيد العمل الجاري الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وغيرها من الوكالات للاستفادة من خبرتها وتقديم الدعم التقني لكولومبيا من أجل القضاء على مخاطر الألغام الأرضية.

تواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بقيادة الممثل الخاص رويس ماسيو، بذل جهود هائلة لتعزيز عملية السلام في كولومبيا. وتشيد الصين بعمل البعثة وستواصل دعم دورها المهم.

وأود أن أؤكد من جديد أن الصين تؤيد كولومبيا بقوة في استكشاف مسار التنمية الذي يناسب ظروفها الوطنية بشكل مستقل وتؤيد بقوة عملية السلام التي تقودها كولومبيا وتمتلك زمامها. ونظل ملتزمين بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل مساعدة كولومبيا على إحراز نجاح أكبر في تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية على نحو شامل وتحسين رفاه الشعب الكولومبي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام في كولومبيا، على إحاطته وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونرحب بمشاركة رئيس كولومبيا، السيد غوستافو بيترو أوريغو وممثل الطرف المتعاقد السامي، السيد دييغو توفار، في جلسة اليوم.

يسرنا أن نلاحظ أن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم يستعيد مكانته المركزية المشروعة في خطاب الحكومة الكولومبية وكذلك في مناقشاتنا في مجلس الأمن. ونعتبر ذلك دليلا على أنه لا بديل عن الاتفاق باعتباره أساسا لعملية بناء السلام برمتها في كولومبيا. ونرحب بتحمل الدولة ورئيسها المسؤولية الشخصية عن تنفيذ الاتفاق. فهذه خطوة تنم عن النضج والحكمة.

ونرى أن ثمة جهود حقيقية تبذلها بوغوتا في هذا المجال، وهي الجهود المشار إليها، في جملة أمور، في تقرير الأمين العام (S/2024/509) وفي البيان الذي أدلى به اليوم ممثله الخاص. ونأمل أن تساعد هذه الجهود في تجاوز الخلافات التي لا تزال قائمة في جميع مجالات تنفيذ الاتفاق تقريبا. فمن المهم، على سبيل المثال، ضمان تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاح الزراعي حيث إن ذلك من الأحكام الرئيسية في الاتفاق وإعداد برامج للزراعة البديلة عن المخدرات.

ومن المسائل الملحة الأخرى ضمان إعادة إدماج المقاتلين السابقين وأمنهم الجسدي. ويتجلى ذلك في النزوح القسري مؤخرا لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية من المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، في ميرافالي، بسبب تهديدات صادرة عن هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وحدث هذا التطور الفظيع في مقاطعة كاكيتا نفسها حيث رأى أعضاء المجلس مؤخرا بأم أعينهم مثالا ناجحا للغاية على عودة المقاتلين السابقين إلى الحياة السلمية في منطقة أخرى لإعادة الإدماج بقيادة مقدم إحاطة اليوم، دييغو توفار. وندعو إلى توفير ضمانات أمنية مناسبة للأطراف الموقعة على الاتفاق ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتعزيز وجود الدولة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

إننا ندرك أن سرد المشاكل أسهل من حلها وأن هذه المشاكل كلها معروفة جيدا لدى القيادة الكولومبية. وقد أتيحت لمجلس الأمن فرصة لرؤية ذلك بشكل مباشر أثناء زيارتنا لكولومبيا في فبراير/شباط. لكن من المهم أن نشير إلى أنه على عكس الإدارة السابقة التي بدلًا من تنفيذ الاتفاق شاركت في تقويضه علنًا، تحاول الحكومة الحالية، بقيادة الرئيس بيترو أوريغو إيجاد سبل للتغلب على العقبات.

وسندرس دراسة متأنية التقرير عن تنفيذ الاتفاق النهائي. ونعتقد أن مسؤولية تحديد الطرائق المحددة للتغلب على التحديات التي أشار إليها الرئيس والبت في جدوى التغييرات تقع على عاتق كولومبيا. فمهمة المجلس هي أن يرصد بصورة مستقلة ومحايدة الامتثال لروح ونص الاتفاق على النحو الذي أقره المجلس في القرار 2307 (2016)، ويقدم أكبر قدر ممكن من المساعدة الدولية للأطراف بغية تنفيذه. ونأمل مخلصين ألا تؤدي الخلافات السياسية المتزايدة إلى تحويل التركيز عن خطة تنفيذ التدابير العملية للامتثال للاتفاق النهائي. وينطبق ذلك أيضًا على الجدل الدائر حول محكمة السلام الخاصة. وندعو الأطراف إلى بدء الحوار بغية معالجة شواغل بعضها البعض مع الحفاظ على استقلالية تلك الهيئة المهمة جدًا للعدالة الانتقالية.

إننا نراقب التقدم المحرز في الحوار بين الحكومة والجماعات الأخرى في إطار سياسة "السلام الكامل". ومما يثلج الصدر أن نظام وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني يُلتزم به بشكل عام. وتؤدي آلية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه دوراً هاماً في هذا الصدد، بمشاركة رئيسية من بعثة الأمم المتحدة للتحقق. ومع ذلك، فقد كانت هناك مشاكل في التوصل إلى اتفاقات سياسية مع جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية، اللتين انسحبت جبهاتهما العديدة من الحوار مع الحكومة. ونأمل تحقيق نتائج إيجابية في جولة أخرى من المفاوضات مع هيئة الأركان العامة المركزية. ونرحب ببدء عملية السلام مع الجماعة المسلحة "سيغوندا ماركيتاليا". ويمكن أن يكون النجاح في هذا الصدد مثالاً يُحتذى به في مسارات التفاوض الأخرى. ونؤكد مجددًا على أن عمليات الحوار هذه ومبادرات السلام الأخرى التي تقوم بها بوغوتا ينبغي أن تُنفذ على أساس أولوية الاتفاق النهائي وبما يتماشى معه. إن جلسة اليوم التاريخية، بمشاركة طرفي الاتفاق، خطوة في الاتجاه الصحيح. ويمكننا الآن أيضًا أن نرى في حديقة مقر الأمم المتحدة رمزا حقيقيا لرغبة الشعب الكولومبي في المصالحة.

وستواصل روسيا، من جانبها، تقديم كل الدعم الممكن لعملية السلام في كولومبيا ولعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، تحت قيادة السيد رويس ماسيو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لرئيس كولومبيا، الذي طلب الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

الرئيس بيترو أوريغو (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أرد على بعض الأسئلة، استناداً إلى خبرتي كرئيس، وإن كان الجميع في كولومبيا لا يتفقون معي.

بادئ ذي بدء، فيما يتعلق بعمليات وقف إطلاق النار وما سميناه بعمليات وقف الأعمال العدائية، يجب أن أوضح بعض الأمور على نحو كامل. في السابق، عندما كانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – وهي المنظمة التي أنتمي إليها لأنني كنت من الأفراد المتمردين المسلحين ضد الدولة الكولومبية بموجب دستور عام 1886، الذي ألغيناه بعد إلقاء سلاحنا – تشارك في المفاوضات، كان وقف إطلاق النار نوعاً من الهدنة بين الدولة والمتمردين الذين حملوا السلاح ضد الدولة. كان الأمر يتعلق بالتنافس على السلطة السياسية بين جيشين متعارضين، المتمردين والدولة. وفي عمليات السلام، يتم التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار بين جيشين، وذلك ما رأيناه عدة مرات في كولومبيا. كان هناك اتفاق بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية والدولة الكولومبية قبل توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم .

ومن الصعب القيام بذلك بهذه الطريقة اليوم لأن الجماعات المسلحة التي تحمل أسماء مختلفة موجودة حاليًا في مناطق من الأراضي السابقة في إطار خطط إنمائية بتركيز إقليمي. وهذه الجماعات لا تحارب الدولة في واقع الأمر. وهدفها الأساسي ليس السلطة السياسية بل السيطرة على المناطق المهمة للنشاط الاقتصادي غير المشروع، حيث توفر الأنهار الذهب من خلال التدمير الهائل للطبيعة، وخاصة من خلال توفير طرق نقل الكوكايين إلى المحيط، وكذلك مناطق لزراعة المحاصيل، والمختبرات، والموانئ للنقل والتصدير.

وفي هذه الحالات، يتحقق وقف إطلاق النار عندما تتوقف الدولة عن مهاجمة جماعة من جماعات مهربي المخدرات. وتريد الجماعة

المسلحة وقف إطلاق النار لأنها تستطيع عندئذٍ مواصلة أعمالها غير المشروعة متحررة إلى حد ما من ضغوط الدولة. ولا تؤدي هذه التجارة غير المشروعة إلا إلى تعزيز قدرة الجماعة على العنف وزيادة قوتها وعنفها في المستقبل. ولهذا السبب وضعنا مفهوم وقف الأعمال العدائية. والاتفاق على وقف الأعمال العدائية لا يُبرم مع الدولة، بل مع السكان المدنيين، لأن الجماعات الإجرامية عندما تحافظ على نشاطها الاقتصادي غير المشروع، يتعرض السكان المدنيون لأشد الأضرار، إما لأن الجماعات تريد قمع الناس أو تصفية الحسابات أو ضمان الهياكل السرية اللازمة لنقل كميات كبيرة من الشحنات غير المشروعة. ولهذا السبب فإن أسوأ أعمال العنف تنشب فيما بين الجماعات، لأنها تشارك في منافسة رأسمالية نموذجية على السوق، ولكن بالسلاح.

وبالتالي فإن العنف يختلف عما شهدناه قبل 10 أو 20 أو 30 عامًا. في تلك الأيام، قد يكون وقف إطلاق النار في بعض الأحيان فخًا أو خدعة. ولم تعد الدولة تهاجم، والاتجار متواصل، كما يستمر قتل السكان الأصليين ومن يقعون لأي سبب من الأسباب في مرمى نيران المتجرين. وأولويتنا الآن هي ضمان وقف الأعمال العدائية، أي أولاً ضمان عدم تعرض السكان المدنيين للهجوم.

وفي جميع المفاوضات التي أجريناها، كان تجنيد الأطفال هو نقطة النقاش الأولى. فهذه الجماعات تستخدم الأطفال لأنه تعلم أن بإمكاننا قصفها بالقنابل، وسيتطلب ذلك قوة أكبر بكثير من القوة المسلحة المنتشرة في المناطق غير القانونية، لكن هذه الجماعات تعلم أنني أعارض قصف الأطفال في أي مكان في العالم. لذلك لا يمكنني أن أفعل ذلك في بلدي لأنه سيكون أسوأ تناقض ممكن في السياسة الدولية الكولومبية. لقد لقي ما يقرب من 700 طفل حتفهم في عمليات القصف بالقنابل. قد يكون هذا الرقم أقل بكثير مما رأيناه في أجزاء أخرى من العالم، ونحن ضد قصف الأطفال في أي مكان، خاصةً بدعم من القوى الدولية. ولا يمكننا قصف الأطفال، لذلك يجب أن تكون أجهزة استخباراتنا صارمة للغاية في عملياتها في البر والبحر. وقد ضبطنا حتى الآن هذا العام أكثر من 800 طن من الكوكايين في البحر، في طريقها إلى بلدان أخرى. وهذه المضبوطات تؤدي إلى إضعاف قوى العنف في كولومبيا من الناحية الاقتصادية، ولهذا السبب نقوم بأنشطة الحظر.

واستفاضة في توضيح ما يحدث الآن، فإن العديد من القتلى، وليس جميع القتلى البالغ عددهم 427، كانوا من المقاتلين من أجل السلام، متمركزين في ما حدده اتفاق السلام من مناطق انتقالية للتدريب وإعادة الإدماج، وهي مناطق يمكن للناس فيها الانتقال بسرعة إلى الحياة الاجتماعية والسياسية المنتجة. لكنهم بعد مرور سبع سنوات لا يزالون هناك. أنا أسميها معسكرات اعتقال، لأنه لا يمكن للمرء أن يمنع السكان من الخروج منها طيلة ثماني سنوات – محاصرين في مكان معين، يقع في منطقة قريبة من الاقتصاد غير المشروع أو استراتيجية له، وبالتالي أصبح مصدر ضعف لحياة الناس الذين أيدوا جهود السلام ولو كلفهم ذلك فقدان مئات الأرواح. وبشكل عام، ولكن ليس دائما ليست الدولة هي من تقتل هؤلاء الأشخاص. الاقتصاد غير المشروع هو الذي يقتلهم، ويعتبرهم منافسين. وهكذا، وبالنظر إلى أن تجار المخدرات، إلى جانب السياسيين الكولومبيين، يحاولون إحياء النزعة شبه العسكرية القديمة في مناطق مثل أورينتي أنتيوكينيو، وماغدالينا ميديو سانتانديريانو وشمالي ماغدالينا ميديو بوليفارينس، وهي قلب كولومبيا، فقد نص اتفاق السلام على أنه إذا حدث ذلك بعد التوقيع، أو إذا نُفذت عمليات لاغتيال الموقعين – وهو أمر حدث ولا يزال يحدث – فسيتم إنشاء فريق تحقيق خاص في مكتب المدعي العام.

وقد كان مكتب المدعي العام السابق، بقيادة السيد باربوسا ديلغادو، غير فعال تمامًا، ولم يكن له وجود عمليًا. ولهذا السبب لا توجد إدانات لقتلة المقاتلين السابقين. وقد أعلن المكتب الجديد اليوم عن تعزيز صلاحيات 25 مدعياً عاماً حكومياً، وهو ما نحتاج إليه، بما في ذلك زيادة الميزانيات لتعزيز فعالية التحقيق. لكن اتفاق السلام ينص أيضًا على إمكانية إنشاء بعثة دولية لدعم التحقيقات، حتى لا يعاد تشكيل القوات شبه العسكرية وحتى لا يُقتل الموقعون على اتفاق السلام ولكي يتمكنوا من التمتع بالأمن في أنشطتهم السياسية وبالحرية في ظل الديمقراطية.

وبصفتي رئيس الدولة، أود أن أطلب من مجلس الأمن إنشاء بعثة دولية لاستكمال ودعم التحقيقات القضائية التي تجريها وحدة التحقيقات الخاصة التابعة للنائب العام، وذلك لتحديد العقول المدبرة والمنفذين لعمليات الاغتيال المنهجية للمقاتلين السابقين الموقعين على اتفاق السلام، وكذلك لمنع عودة ظهور الجماعات شبه العسكرية التي تتوسع مرة أخرى، وإن كان ذلك بطريقة متقطعة حاليا، في ماغدالينا ميديو، بمساعدة تجار المخدرات ونوع من المساعدة السياسية. أعتقد أن الوقت قد حان للقيام بذلك. وأعتقد أن بعثة تحقيق قانونية دولية من هذا القبيل، والتي ستكون مكملة لمكتب المدعي العام، الذي ينبغي أن يقود التحقيقات، يمكن أن تساعدنا على ضمان عدم تكرار التاريخ المأساوي في كولومبيا.

وأخيراً، أود أن أشير إلى سلسلة من الجماعات – بما في ذلك أقدمها، جيش التحرير الوطني، الذي كان حاضراً في مراحل مختلفة من العنف في كولومبيا، وكذلك جيش التحرير الوطني الكولومبي الذي يسمي نفسه بالمنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وهم في رأيي ليسوا كذلك، لأنه منقسم إلى نصفين، أحدهما يتركز في فالي ديل كاوكا الذي يركز على تصدير الكوكايين، والآخر في الغابة شمال سانتاندير وماغدالينا ميديو، والذي انضم إلى وقف إطلاق النار الذي يجري التفاوض بشأنه معنا. لهذا السبب، وفي إطار المفاوضات، أدرجنا بروتوكولًا ينبغي التوقيع عليه يهدف إلى العمل مع الدولة لتدمير الاقتصاد غير المشروع واستبداله باقتصاد قانوني. وقررت هيئة الأركان العامة لمقاطعة كاوكا الوسطى عدم التوقيع على البروتوكول وأعطى الأولوية للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة على حساب السلام. وهذا هو سبب ازدياد العنف في بايي ديل كاوكا.

لذلك نفذنا هجوما عسكريا في كانيون دي ميكاي، التي يوجد فيها 75 في المائة من ورقة الكوكا ومنها يتم تصدير الكوكايين عبر المحيط الهادئ إلى أستراليا وشرق آسيا وشمال المحيط الهادئ. وقد كان الرد على ذلك العمل العسكري هو الموت والقصف بالقنابل، بما في ذلك هجمات على أفراد عائلات المسؤولين الحكوميين في كاوكا، مثل ابن نائب وزير الزراعة الذي قُتل، وكذلك محاولة اغتيال نائب رئيس البلد في بلدتها، وهو من أصل أفريقي من كاوكا، وكذلك بعض كبار أعضاء الحكومة المدنية في كاوكا، فضلا عن بعض كبار أعضاء الحكومة المدنية في كاوكا، وقادة السكان الأصليين والمزارعين وغيرهم. لقد أصبحت هيئة الأركان العامة لمقاطعة كاوكا الوسطى على نحو متزايد جماعة شبه عسكرية جديدة تصدر الكوكايين. وقد أخبرناها أننا لن ننتقل إلى المفاوضات إلا إذا نجحنا في التوقيع على بروتوكول تفكيك الاقتصاد غير المشروع.

بدأت المفاوضات – ويجب أن نقول إنها بدأت للتو – مع جماعة "سيغوندا ماركيتاليا"، التي انبثقت أيضاً من القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة، وجماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبي المعروفة في كولومبيا باسم كلان ديل غولفو، والتي أريد أن أشركها في اتفاق السلام إلى جانب جماعة "سيغوندا ماركيتاليا" عندما يتعلق الأمر بمحكمة السلام الخاصة. ذلك أن الاتفاق ينص على أن تستمع محكمة السلام الخاصة إلى جميع المشاركين في النزاع – وليس فقط بعضهم، كما يحدث في الوقت الحالي – أي العسكريين والقوات شبه العسكرية والمقاتلين والمدنيين، وكما هو مذكور صراحة، جماعات تهريب المخدرات المرتبطة بالنزاع. وأعتقد أن هذه مسألة نحتاج إلى تعميق المناقشة مع الولايات المتحدة بشأنها. ولكن هذا ما ينص عليه اتفاق السلام الموقع في عام 2016، وهو إعلان انفرادي من جانب الدولة في هذه اللحظة.

وقد أطلقت الحكومة بالفعل نظام سندات المعاشات التقاعدية لجميع المزارعين في إطار خطط التنمية الإقليمية. هذه نتيجة من نتائج هذه الحكومة وإصلاحها للمعاشات التقاعدية. وبدأت الحكومة أيضًا برنامجًا للصحة الوقائية يشمل، قدر الإمكان، زيارات لجميع المنازل في المناطق التي تغطيها الخطط. وهذا أيضًا من نتائج هذه الحكومة التي نص عليه اتفاق السلام. كما تعاقدنا أيضًا مع مجموعات مدنية من الإقليم، وهو في الأساس جهد مجتمعي يشمل اجتماعات مع جمعيات السكان الأصليين، والمجالس المجتمعية، ومجموعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقد حاول بعض مشغلي المشاريع الطرقية الكبرى عرقلة المشاركة في الجهود المجتمعية، إلا أن الأمر

يتعلق بآلية للتمكين الاقتصادي والسياسي للسكان الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المهمشة في البلد. هذه هي كل الإنجازات التي أحرزنا تقدماً فيها.

وأختتم بالقول إننا سنطلق سياسة إعادة الإدماج الحادية والعشرين التي أسميها بعملية لإدماج المقاتلين السابقين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم ذلك حتى الآن من خلال توفير الأراضي وتحويل المقاتلين السابقين إلى عمال زراعيين، وهم كذلك بالفعل. ولكنني أعتقد أن هناك أيضًا فرصا مهمة فيما يتعلق بخطط كهربة الريف، والاتصال، وتحسين المنازل الريفية، وتنظيم التعاونيات التي يمكن أن تستخدم مواردنا الحالية للطاقة النظيفة والألياف الضوئية من خلال المجتمعات المحلية والجماعات التي تعمل على تعزيز الربط بالإنترنت والطاقة النظيفة. وسيكون ذلك وسيلة لتمكين مجموعة كاملة من المقاتلين السابقين من الحصول على فرص أفضل وأسرع وأقوى وربما أكثر ربحًا لإعادة الاندماج في الحياة المدنية في مناطقهم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعتقد أنني أتكلم بالنيابة عن جميع الأعضاء في القول إننا نتمنى لكم، سيدي الرئيس، بصدق كل النجاح في بناء السلام في كولومبيا. ونشكركم ونشكر السيد دييغو توفار على مشاركتكما في جلسة اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة 17/30.